كتاب في جريدة
أصدرته منظمة اليونسكو عام 1996
عدد 81 الأربعاء 4 أيّار / مايو 2005

الدكتور مهدي الحافظ

نحو رؤية إنمائية للعالم العربي

صور المؤسسة العربية للصورة

النّهضة



الشريك الثقافي



المؤسسة الراعية

البيان الختامي لأعمال المؤتمر الثاني لمشروع "كتاب في جريدة"

برعاية معالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر رئيس مؤسسة MBI Foundation ومعالي الأستاذ فاروق حسني وزير الثقافة في جمهورية مصر العربية عقدت للفترة من 21 / 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 أعمال المؤتمر الثاني لمشروع "كتاب في جريدة" وذلك في فندق Four Seasons (الفصول الأربعة) في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية.

وحضر الاجتماع رؤساء تحرير وممثلو الصحف العربية المنضوية في مشروع "كتاب في جريدة". وتجلّت خلال المؤتمر طموحات واضحة نحو الارتقاء بأداء المشروع ومستواه خاصة بعد أن عبّر راعي المشروع معالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر عن نيته في السعي إلى زيادة توزيع النسخ المطبوعة للوصول إلى عشرة ملايين نسخة شهرياً من الإصدارات المختارة وذلك بحلول العام 2007.

وأكّد المجتمعون أن ثمة واقعاً جديداً جعل من "كتاب في جريدة" أكثر من مجرد إصدار كتابي دوري وإيصاله للقارئ العربي مجاناً، مما حتم عليه أن يشهد اتساعاً في آفاق نشاطاته، وامتداداً في إسهاماته من أجل تعميم المعرفة بوصفها فاعلية أساسية في تنشيط إسهام النخبة والجماعة على حد سواء في التفاعل مع التطورات الهائلة، والاستجابة للتحديات الراهنة التي تفرضها معطيات الوضع العالمي.

وفي مدى هذا الاتساع لآفاق المشروع أقر المؤتمرون مبادرة راعي المؤتمر بتخصيص جائزة سنوية مادية ومعنوية بقيمة عشرة آلاف دولار لكل حقل وينشر الكتاب ضمن منشورات "كتاب في جريدة" وتشمل الحقول في مجالات الطفولة والمرأة والتنمية البشرية في الوطن العربي، على أن يجري تشكيل لجنة خاصة بالجائزة تتولى الإعداد لمشروع متكامل حول طبيعتها وشروطها وآليات منحها.

كما أكد المشاركون في المؤتمر ضرورة إنشاء موقع إلكتروني على الشبكة العالمية، يتضمن جميع الإصدارات الشهرية، إضافة إلى إصدار عدد سنوي في قرص مدمج لتسهيل عمل الباحثين وذوي الاختصاصات وتهيئة مادة اختزالية وأرشيفية أساسية في هذا المجال، على أن يجري العمل في السياق نفسه على التواصل مع منظمة اليونسكو لتفعيل المشروع الخاص بتدوين التراث الشفاهي والمكتوب في أقراص مدمجة خاصة وتوزيعه مجاناً مع الصحف الشريكة.

وفي إطار البرنامج القادم للعام 2005 ناقش المجتمعون وبصورة مستفيضة خلال جلستين صيغاً متعددة حول كيفية إقرار الإصدارات الشهرية وسط خيارات كثيرة خضعت للمناقشة المطولة في مجالات الأدب بشقيه التراثي والمعاصر والدراسات الفكرية والاجتماعية والترجمة ووجدوا أن هناك ضرورة لتوسيع مجالات النشر وحقوله المعرفية لتشمل جوانب من هذه المعارف وأهمية إصدار موجز مناسب عنها.

وانتهى المجتمعون إلى اعتماد البرنامج السنوي للعام 2005 باختيار خمسة عشر إصداراً جرى اختيارها بواقع عدد واحد كل شهر على أن ترجأ الإصدارات المتبقية لبرنامج العام 2006، من أجل إتاحة هامش لتلافي أي تعثر في تعذر إصدار أحد هذه الأعداد لأسباب ما.

وجاء برنامج الإصدارات الشهرية على النحو التالي:

1 - مختارات من أشعار مظفر النواب
2 - صيادون في شارع ضيق لجبرا أبراهيم جبرا
3 - مختارات قصصية لجمال أبو حمدان
4 - قصائد من أدب الطفل لسليمان العيسى
5 - عروبة القدس في عيون الرحالة العرب والأجانب
6 - رواية الفردوس اليباب لليلى الجهني
7 - مختارات من الشعر الشنقيطي
8 - نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للإدريسي
9 - مختارات من الشعر السوداني
10 - نحو رؤية إنمائية للعالم العربي د. مهدي الحافظ
11 - مختارات من الكتابات الفكرية لأنور عبدالملك
12 - مختارات قصصية لواسيني الأعرج
13 - رواية الأرض يا سلمى لـ محمد أحمد عبدالولي
14 - مختارات من الكتابات الفكرية لقسطنطين زريق
15 - مختارات من إدوارد سعيد.

وفي ختام مؤتمرهم وجّه المجتمعون برقية إلى الشيخ محمد بن عيسى الجابر أثنوا فيها على رعايته الكريمة لمشروع «كتاب في جريدة» واستضافة أعمال مؤتمره الثاني.

إتفاقية التعاون بين منظمة اليونسكو ومؤسسة محمد بن عيسى الجابر



على اليمين: السيد كويشيرو ماتسورا، مدير عام منظمة اليونسكو
على اليسار: الشيخ محمد بن عيسى الجابر، رئيس مؤسسة MBI FOUNDATION

بعد النجاح الكبير الذي حققه «كتاب في جريدة» منذ انطلاقته الأولى طيلة سبع سنوات، بحيث أصبح العمل الثقافي الموحد الذي لمّ الشمل العربي بمشاركة كبريات الصحف اليومية ومساهمة كوكبة رائدة من المبدعين والمفكرين العرب،

وانطلاقاً من إيماننا بأن الإبداع الفكري والأدبي والتشكيلي كأرقى أشكال التعبير الإنساني هي الأرضية الأوسع والأعمق بين مختلف طوائف وتكوينات المجتمع العربي،

وإيماناً برسالة اليونسكو في نشر المعرفة والتشجيع على القراءة وترسيخ قِيَم الحوار والسلام والمحبة بين الناس والشعوب في مرحلة تعاني فيها أمتنا من أزمة حادة تتمثل في القطيعة التي تتعمق يوماً بعد يوم بين عموم الناس وبين ينابيع الفكر والإبداع كما تجمع على ذلك كل الإحصاءات والدراسات والمصادر العربية المختصة عربياً وعالمياً،

قامت مؤسسة MBI FOUNDATION برئاسة معالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر بتوقيع اتفاق شامل مع منظمة اليونسكو ممثلة بمديرها العام السيد كويشيرو ماتسورا في باريس يقضي بدعم العديد من المشاريع الثقافية العربية في المنظمة ومن بينها إعادة إطلاق «كتاب في جريدة» كمؤسسة ثقافية مستقلة، لخمسة أعوام، من أجل المساهمة في بناء غد عربيّ أفضل.

الدكتور مهدي الحافظ



مفكر عراقي وعربي بارز، وخبير في الشؤون الاقتصادية – الاجتماعية والعلاقات الدولية لدى الأمم المتحدة. وينهض اليوم بمهمة جسيمة ومعقدة في عملية التغيير الجارية في العراق، كوزير للتخطيط والتعاون الإنمائي، ورئيس الهيئة الاستراتيجية لإعادة إعمار العراق.

إن الخبرة الكبيرة المتراكمة التي اكتسبها الدكتور مهدي الحافظ من خلال ضلوعه العميق في التجربة السياسية والاقتصادية وطنياً على مستوى العراق حيث لعب دوراً تأسيسياً على مسرح السياسة والاقتصاد في العراق منذ ما لا يقل عن أربعة عقود وعربياً من خلال نشاطاته الواسعة والهامة والتي بلورت العديد من المساهمات الهامة في ميدان التنسيق الاقتصادي العربي في ترؤسه للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في القاهرة وعضوية مجلس أمناء منتدى الفكر العربي بين عمان وبيروت ومؤسسة الفكر العربي، وعالمياً من خلال عمله في منظمة الأمم المتحدة التي ترأس مكتب التنمية فيها في بيروت لسنوات عديدة، يضاف إلى ذلك إسهاماته في متابعة تطور الوضع العربي اقتصادياً وتنموياً عبر النشر وحضور المؤتمرات الدولية والإقليمية المختصة، كل ذلك يؤهله اليوم ليكون واحداً من أهم المختصين بشؤون التنمية المستدامة والتي أصبحت اليوم بؤرة ومحوراً مفصلياً لبناء الشعوب وقيادة المجتمعات في هذا المنعطف الحاد من تطور المجتمع البشري.

إن "كتاب في جريدة" يعتبر هذا التقرير مساهمة جديّة وتطوراً نوعياً في العلاقة مع القارئ العربي الذي تعوّدنا وإياه على تقديم روائع الأدب واليوم ننتقل معاً بقارئنا إلى حوار أكثر التصاقاً من وجهة نظر الوعي الفكري والإنساني بمتطلبات نمو المجتمع العربي وإعادة بنائه في مواجهة التحديات.

السيرة الذاتية

أولاً– الدرجات العلمية والاكاديمية:

١– دكتوراه دولة PHD في العلوم الاقتصادية.

٢– ماجستير في علم الاجتماع MA.

٣– بكالوريوس علوم في الكيمياء BSc.

ثانياً– الخبرة وميادين العمل:

تبوأ مراكز مهمة في فترات سابقة منها مراكز عالية لدى منظمات الأمم المتحدة.

ثالثاً– النشاطات والمنظمات الفكرية والعلمية:

١– رئيس (الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية) ومقرها في القاهرة 1998-2003

٢– عضو مجلس امناء (منتدى الفكر العربي)، عمان – الاردن منذ عام 1996

٣– عضو اللجنة الاستشارية (مؤسسة الفكر العربي)، (الرياض ، بيروت) منذ 2002

٤– نائب رئيس (منظمة التضامن الاسيوي – الافريقي) ورئيس فريقها الاقتصادي – الاجتماعي منذ 1980

٥– من مؤسسي (المنظمة العربية لحقوق الانسان) وعضو مجلس امنائها لعدة دورات منذ 1983

٦– الامين العام (للهيئة الاستشارية العراقية) التي ضمت عشرات المثقفين العراقيين ونظمت ندوات حول احوال العراق واثار القمع السياسي وأصدرت دراسات كبيرة منذ 1991

رابعاً– المؤلفات والاعمال البحثية:

١– الاستخدامات الاقتصادية لعوائد النفط.

٢– آليات رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية.

٣– النفط والاقتصاد العربي.

٤– تقييم تجارب الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي في البلدان العربية Structural Changes and Economic Stabilization

٥– أفاق الشراكة العربية – الأوربية

٦– رؤية مستقبلية لإنماء العالم العربي (دراسة لليونسكو).

٧– خيارات النهضة العربية والتنمية المستدامة.

٨– التنوع الحيوي Biodiversity والتنمية والعلم – مراجعة. (إصدار اليونسكو).

٩– مجموعات أوراق داخلية لمنظمتي الـ UNIDO و UNCTAD ومقالات كثيرة لمعالجة شؤون إقتصادية وإجتماعية وثقافية والتنمية المستدامة والتنمية البشرية وحقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية، والعولمة وقدم بعضها لندوات عربية ودولية.

شوقي عبد الامير

المؤسسة العربية للصورة

تأسست المؤسسة العربية للصورة عام 1997 في بيروت، وهي مؤسسة لا تتوخى الربح، تسعى إلى جمع و حفظ المجموعات الفوتوغرافية من بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تبويبها و دراستها وعرضها و نشرها. يشرف على هذه المؤسسة فنانون ونقاد ومنظرون عرب يرصدون مجموعات الصور و يبحثون في تشعباتها الإجتماعية و الاقتصادية و التاريخية والجمالية، وعن نشأتها و تطوّرها كمهنة ذات قوانين محددة، و كتقنيّة متجددة.

الراعي
محمد بن عيسى الجابر
MBI FOUNDATION

المؤسس
شوقي عبد الأمير

المدير التنفيذي
ندى دلاّل دوغان

الإستشارات الفنية
صالح بركات
غاليري أجيال، بيروت.

المَقَرّ
بيروت، لبنان

*** يصدر بالتعاون**
مع وزارة الثقافة

تصميم و إخراج
Mind the gap, Beirut

سكرتاريا وطباعة
هناء عيد

المطبعة
پول ناسيميان،
پوميغرافور برج حمود بيروت

الإستشارات القانونية
"القوتلي ومشاركوه ـ محامون"

الإستشارات المالية
ميرنا نعمي

المتابعة والتنسيق
محمد قشمر

الهيئة الاستشارية
أدونيس
أحمد الصيّاد
أحمد بن عثمان التويجري
جابر عصفور
سلمى حفار الكزبري
سمير سرحان
عبد الله الغذامي
عبد الله يتيم
عبد العزيز المقالح
عبد الغفار حسين
عبد الوهاب بو حديبة
فريال غزول
مهدي الحافظ
ناصر الظاهري
ناصر العثمان
نهاد ابراهيم باشا
هشام نشّابة
يمنى العيد

الصحف الشريكة
الأهرام القاهرة
الأيام رام الله
الأيام المنامة
البلاد جدة
تشرين دمشق
الثورة صنعاء
الخليج الإمارات
الدستور عمّان
الرأي عمّان
الراية الدوحة
الشعب الجزائر
الشعب نواكشوط
الصحافة الخرطوم
العرب طرابلس الغرب وتونس
مجلة العربي الكويت
القدس العربي لندن
النهار بيروت
النهضة بغداد
الوطن مسقط

خضع ترتيب أسماء
الهيئة الإستشارية
والصحف للتسلسل الألفبائي
حسب الاسم الأول

صورة الغلاف:
مد أنابيب المياه في الشمال، العراق، 1961، المصور: لطيف العاني، المؤسسة العربية للصورة / لطيف العاني

تحت:
بغداد، العراق، 1960، المصور: لطيف العاني، المؤسسة العربية للصورة / لطيف العاني



كتاب في جريدة
العدد الخامس عشر
التسلسل العام: عدد رقم 81
(4 أيّار 2005)
ص.ب 1460-11 ـ بيروت، لبنان
تلفون/فاكس 630 248 (1-961+)
تلفون 219 330 (3-961+)
kitabfj@cyberia.net.lb

نحو رؤية إنمائية للعالم العربي

موضوعات أو إيجاز مكثف لدراسة واسعة بشأن هموم التنمية العربية

في السياق والمنهجية

تستهدف الدراسة بلورة رؤية إنمائية للعالم العربي، وذلك عبر تحليل مجموعة من القضايا والعوامل ذات التاثير المباشر وغير المباشر في صياغة هذه الرؤية وتحديد معالمها الأساسية. ولعل المسألة الأهم في هذا الإطار هو مراجعة التجربة الإنمائية العربية السابقة واستخلاص العبر منها والإنطلاق من معطياتها وحصيلتها الكلية لبناء المسارات المكنة الكفيلة بإحداث تحولات جدّية على طريق التقدم الإنساني والقضاء على التخلّف المزمن الذي يعاني منه الوطن العربي.

بهذا المعنى نطمح أن تكون هذه الرؤية مساهمة متواضعة في سجل الدراسات المستقبلية وذات هدف محدد، وهو توفير قاعدة مادّية من الإحصاءات والمعطيات والتحليلات والتقديرات للإفادة منها كمنطلق، أو وضع إبتدائي لدراسة وصوغ مشاهد (سيناريوهات) متكاملة للتطور المقبل أو النهضة العربية الجديدة في إطار البيئة العالمية الراهنة وتحدياتها الكبيرة.

وهنا يجدر أن نشدّد على نقاط منهجية أساسية ونلقي ضوءاً على السياق العام لهذه الدراسة وهدفها المركزي.

(١) تنطلق الورقة من اعتماد التنمية البشرية المستدامة Sustainable Human Development سياقاً context عاماً وهدفاً محوريّاً لصوغ رؤية إنمائية للعالم العربي. وضمن هذا السياق، ونحو أهداف التنمية البشرية المستدامة، تجري معالجة مجموعة من العوامل والظواهر السلبية أو الإيجابية والمحفزة أو المعيقة لعملية التنمية البشرية الشاملة.

(٢) ينبغي التأكيد على أن مفهومنا للتنمية البشرية المستدامة هو ذات التحديد أو التعريف الذي ورد في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة صخذ والمشروح لاحقاً في فصول هذه الورقة. ويتلخّص جوهر هذا المفهوم بنقاط رئيسية محددة هي:

أ. تأمين حاجات الأجيال الراهنة دون الإضرار بإمكانات الأجيال القادمة على تأمين حاجاتها.

ب. المحافظة على التوازن البيئي وذلك بمكافحة تلوّث البيئة وتخريبها، والسعي لإستخدام رشيد للموارد وتطويرها بصورة بنّاءة تحفظ حق الأجيال القادمة بالإفادة السليمة منها.

ج. العناية بالغايات الإجتماعية وأهمها إجتثاث الفقر والقضاء على البطالة وتوفير فرص عمل متكافئة للمواطنين وتحسين توزيع الدخل القومي وتوسيع خيارات الناس بهدف تحسين مستوى معيشتهم وتطوير نوعية حياتهم.

د. تأكيد قيم الحرية وحقوق الإنسان والديموقراطية بهدف إحترام كرامة الناس وتمكينهم من المشاركة في رسم مستقبلهم وفي عملية صنع القرار في بلادهم. وتوفير الوسائل والآليات الكفيلة بإدارة ديموقراطية وشرعية للحكم وإرسائه على سلطة القانون والمؤسسات المنتخبة والدستورية.

ضمن هذا السياق القائم على استهداف التنمية البشرية المستدامة بكل ما تشمله من مفاهيم وقضايا، وتستدعيه من آليات ووسائل تطبيقية، جرى بلورة منهجية هذه المعالجة ومجالات تحليلها في العالم العربي.

وتتميز هذه المنهجية بالتركيز على فحص الموارد والإمكانات الداخلية الرئيسية وإبراز العوامل والأنساق المؤهلة لدفع عجلة التنمية وبلوغ غايتها تلك الكفيلة بتطوير وتعزيز مصادر مكينة لتوليد طاقة ذاتية فعالة يمكن التعويل عليها مستقبلاً في مواجهة التحديات على أنواعها وهي الناجمة عن إرث وواقع التخلّف الداخلي والتطورات العالمية المتسارعة.

وهي تدور حول ثلاثة محاور أو أنساق Systems كما يلي:

(١) البحث في واقع الموارد الطبيعية المادية وتقويم الإمكانات التي تتيحها موارد الطاقة والمياه بصورة رئيسية وتحليل أهميتها النسبية في ضوء التجربة الماضية وإستحقاقات المستقبل، وتكريس قسط أساسي لدور السياسات المناسبة والمطلوبة لتطوير هذين الموردين وإستخدامهما بصورة رشيدة ضمن المشروع الإنمائي المنشود. ولعل السؤال هنا هو كيف يمكن تسخير وفرة الطاقة لعلاج ندرة المياه عبر استخدام سليم للتكنولوجيا من شأنه مراعاة حماية البيئة.

(٢) معالجة الوضع الثقافي وما يتصل به من أنساق سلوك وقيم ثقافية ومدى تأثيرها سلباً أو إيجاباً على التنمية المستدامة. أي بحث المقومات الثقافية المحفزة والمعيقة للتنمية في الواقع العربي الراهن.

(٣) تناول الجانب المؤسسي Institutional أي إدارة الحكم وآلياته Governance وأهميته بالنسبة للتنمية المستدامة. وهي لا تستقيم وتزدهر بتوفير موارد طبيعية ونسق قيمي – ثقافي فقط بل لا بد من بناء وترسيخ إطار مؤسسي يساعد على تحديد شكل إستخدام الموارد المتاحة وتوجيهها.

ونظراً لأهمية العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية وصنع المستقبل جرى تخصيص فصل خاص لإبراز هذه المسألة ومعالجة القضايا والمهمات المرتبطة بها. وذلك إنطلاقاً ان الإعتراف بأن العلم والتكنولوجيا تؤلفان عاملاً مشتركاً أو إطار شامل للتقدم الإنساني فضلاً عن كونه عنصراً لا غنى عنه لمسايرة عجلة التطور في العالم.

لقد حرصنا على حصر جميع القضايا بهذه المجالات الأربعة ومعالجتها على نحو يخدم الهدف المحوري للدراسة. وإلى ذلك، جرى التمهيد لذلك كله، بمراجعة شاملة لتقويم التجربة الإنمائية العربية السابقة وتحديد الإتجاهات والمسارات التي سارت عليها، فضلاً عن العواقب الناجمة عنها.

نأمل أن تكون تحليلات ونتائج هذا العمل البحثي حافزاً على مواصلة هذا المشروع الكبير لصوغ رؤية إنمائية للعالم العربي تمتلك جميع مقومات الإستدامة والفعالية والثبات وتحقيق الأهداف السامية المنشودة.

تقويم عام

بعد هدر موارد عربية كبيرة طوال العقود الماضية دون تحقيق تنمية سليمة من شأنها أن تدخل تغييرات إيجابية في بنية المجتمعات العربية من جهة، وتمنع استمرار نزيف الأدمغة والرساميل العربية وتدفعها إلى الخارج من جهة أخرى، بات على الباحث في شؤون التنمية أن يعيد النظر في تقويم المنطلقات التي بنيت عليها خطط التنمية والنتائج المحدودة التي حققتها في جميع الدول العربية.
لقد نبّه كثير من الإقتصاديين والخبراء العرب إلى مخاطر الإستمرار في تطبيق الخطط التنموية السابقة ودعوا إلى التخلّي عن بعضها أو تغيير الكثير من جوانبها ولا بد من الإعتراف في هذا المجال، بأن هياكل وآليات تلك الخطط لم توفر العدالة في توزيع الثروة والدخل وتكافؤ الفرص، لا على مستوى الأفراد ولا على مستوى الجماعات والمناطق والطبقات الإجتماعية في معظم الدول العربية. في الوقت عينه، إقترن التطبيق المشوّه لخطط التنمية بغياب المشاركة الشعبية وتفشّي الكثير من الممارسات غير الديمقراطية. وانتشرت الأمراض الإجتماعية، وتدهور نظام القيم والسلوك الفردي والجماعي.
يبرز إزاء هذا الوضع تساؤل كبير عن قدرة الأنظمة العربية على توليد خطط تنموية جديدة تحصن المجتمعات العربية من عيوب الخطط السابقة، وتفسح المجال أمام المبادرات الإقتصادية الفردية وتمكينها من المشاركة في التنمية الشاملة، وجعل معيار الكفاءة والأداء الجيد مقاساً لعمل القطاع العام عن طريق الشفافية، والمسألة، والحفاظ على المال العام، ومعاقبة الفاسدين والمفسدين.

المراحل والإتجاهات

يمكن القول، وبإيجاز شديد، أن التنمية الإقتصادية في الدول العربية خلال تلك الفترة مرت بمرحلتين أساسيتين هما:

أ. مرحلة الطفرة النفطية التي امتدت لسنوات قليلة ما بين نهاية 1973 وحتى 1980:

وبسبب الإرتفاع الكبير في أسعار النفط إبان تلك المرحلة، تولد فائض مهم للدول العربية النفطية قدر بعشرات المليارات من الدولارات سنوياً وتمّ توجيه القسم الأكبر منها نحو الأسواق المالية العالمية، وبشكل خاص البنوك النفطية العربية خلال فترة زمنية قصيرة، وبوتيرة نمو نادرة وبالغة السرعة.

ب. مرحلة الإنكماش الممتدة منذ اندلاع حرب الخليج الأولى حتى الآن:

طاولت هذه المرحلة عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، فتراجعت معدلات النمو بشكل حاد في غالبية الدول العربية، وزادت نسب الأمية، والبطالة، وهجرة الكفاءات، وتقلّصت نسبة الخدمات الإجتماعية في الدول النفطية بشكل بارز، وازداد الإعتماد على العمالة الخارجية في جميع دول الخليج العربي مقابل هجرة حادة من دول المغرب العربي باتجاه أوربا.

وإن قراءة نقدية لمسار التنمية العربية في الربع الأخير من القرن العشرين تعود إلى بعض الملاحظات الأساسية وأبرزها:

١- إن سياسات التنمية في تلك الحقبة قد تميزت بتوجّه واضح نحو مشاريع إستهلاكية غير منتجة في الغالب، والإعتماد على تبادل السلع التجارية إنطلاقاً من وفرة المواد الخام، وبشكل خاص النفط والغاز وبعض المعادن، فكانت المنطقة العربية أكثر منطقة في العالم إستهلاكاً لطاقاتها ومواردها الطبيعية. وأدّى ذلك في كثير من الدول إلى استنزاف حاد في الإحتياط الإستراتيجي لسلع مهمة جداً يتزايد دورها باستمرار في الإقتصاد العالمي.

٢- لم تشهد المنطقة العربية ولادة أي من التكتّلات الإقتصادية القادرة على المنافسة الفعالة. كما تضخّمت المديونية الخارجية للدول العربية وتحوّلت بعض الدول العربية المنتجة للنفط إلى دول مدينة بعد أن كانت دولاً دائنة إبان مرحلة الطفرة النفطية.

٣- إن التنمية السريعة لقطاعات الخدمات والبناء جاءت على حساب نمو القطاعات المنتجة، وبشكل خاص قطاعي الزراعة والصناعة مما أنذر بمخاطر كبيرة. كما شهدت المرحلة السابقة هدراً مالياً واقتصادياً بل وتخريباً بمقاييس واسعة ومذهلة بسبب التسلّح والإنفاق العسكري غير المبرّر والتورّط في حروب إقليمية مدمّرة ومديدة.

٤- إعتمدت الدول العربية النفطية في تنميتها السريعة على قوى بشرية، في الغالب، غير محلّية وغير عربية. نتيجة لذلك تعيش تلك الدول الآن مأزق الهوية الوطنية والقومية، والبحث المستمر عن حلول عملية للمشكلات الإجتماعية والإقتصادية الحادة التي تواجهها في مختلف المجالات.

خلاصة القول أن تجاوز ذلك الفشل يتطلّب بناء خطط تنموية جديدة تنطلق من تطوير القوى الذاتية العربية، وتوظيف الطاقات العربية بشكل عقلاني ضمن مسار للتكامل العربي بشكل تدريجي ومدروس، والتفاعل الإيجابي مع العولمة على أساس التكيّف لا التبعية، وتوطين العلوم والتكنولوجيا العصرية وليس الإكتفاء بنقلها أو استيرادها. وهذا ما سنحاول تبيانه في هذا البحث.

قضايا ومعوقات

أسفر مسار التنمية العربية عن مجموعة هامة من القضايا والمعوقات جديرة بالبحث والتأمل لدى البحث عن صيغة مستقبلية لإنماء الوطن العربي. فلم تحقّق التنمية العربية في الربع الأخير من القرن العشرين النتائج المرجوة منها لأسباب موضعيّة وذاتية ومنها ما هو إقليمي ودولي من بينها إلى:

زعزعة الإستقرار الداخلي والتبدلات السكانية:

شهدت الدول العربية تبدّلات بنيوية مهمة في مختلف المجالات طوال النصف الثاني من القرن العشرين. فالبداوة التي كانت الغالبية الساحقة من دول الخليج العربي وفي كثير من الدول العربية الأخرى في أواسط القرن العشرين قد انحسرت بشكل حاد في نهاية ذلك القرن.

وقد رافقت ظاهرة التمدين تبدلات جذرية في كثير من جوانب الحياة الإجتماعية. فارتفعت معدّلات الإنجاب بشكل بارز، قابلها انخفاض حاد في معدلات الوفيات وذلك بسبب التحسن الكبير الذي طرأ على السكن، والحالة الصحية، وطرق الوقاية الجماعية، وحرصت الدولة على محاربة الأوبئة المعدية التي كانت تفتك بالسكان في المراحل السابقة. ومع وفرة القوى الشابة وارتفاع معدلات الخصوبة بلغت معدلات النمو السكاني في بعض الدول العربية نسبة عالية لم تشهد مثيلا لها إلا قلة من دول العالم.

وبسبب سوء توزيع الثروة والمداخل الوطنية القومية تحولت ظاهرة التمدين السريع إلى أزمة حادة تعاني من نتائجها السلبية غالبية الدول العربية بعد ظهور أحياء مدينية فقيرة، وأكواخ البؤس، ومدن الصفيح، وتدنّي أو انعدام كل أشكال السكن الصحي فيها وتحوّلها إلى بؤر للفساد والدعارة، وباتت أرضاً خصبة لكل أشكال العداء للدولة المركزية.

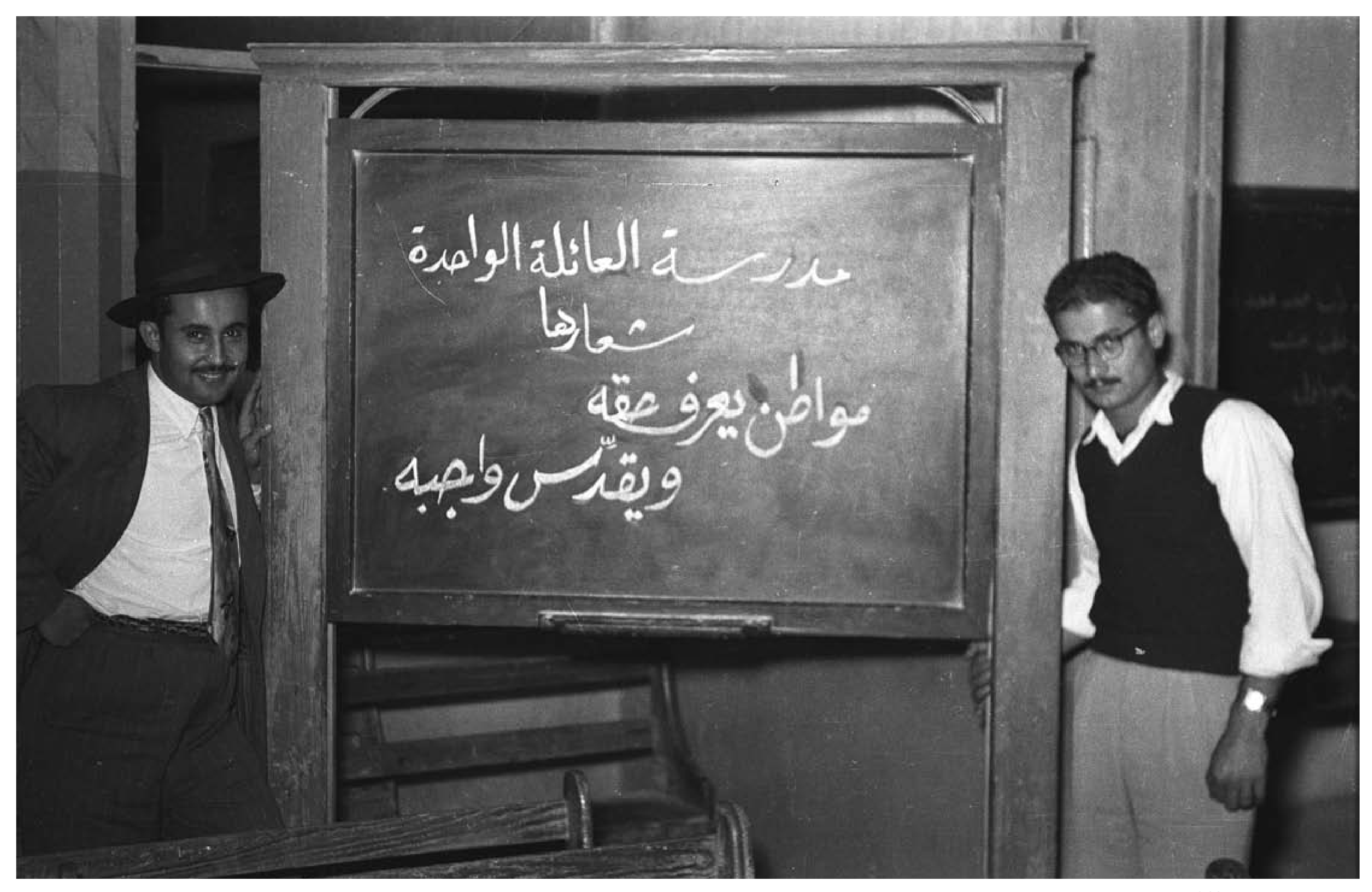
رافق الحراك الداخلي تهجير قسري نتيجة الحروب العربية – الإسرائيلية، بالإضافة إلى تهجير قسري وشبه قسري نجم عن حروب أهلية، ونزاعات عرقية ومذهبية وسياسية في بعض الدول العربية. فالإيجابيات الكثيرة التي رافقت تجارب التنمية العربية خلال الربع الأخير من القرن العشرين قد تزامنت مع اتساع الأمراض الإجتماعية التي نجمت عنها، الأمر الذي يهدّد بأزمات حادّة في المدى المنظور وأبرزها: سوء توزيع الدخل القومي، وازدياد حجم الفقر، والبطالة، وتخريب البيئة، وكذلك ارتفاع لنسب الإنتحار والجريمة واستخدام المخدرات، مقابل الإعتماد الكبير على العمالة الوافدة من خارج الدول العربية، وغيرها.

كان للإرتفاع الكبير في عائدات النفط تأثير على التنمية الإقتصادية ليس في الدول العربية النفطية فحسب بل في كثير من الدول غير النفطية، وفي بلدان أخرى. فخلال سنوات قصيرة بلغ معدل دخل الفرد في بعض الدول النفطية رقماً عالياً لم يبلغه في بعض الدول الصناعية الغنية. كما أن وفرة المداخيل المالية سمحت بوضع سياسات وبرامج جعلت غالبية الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية مجانية بالكامل أو شبه مجانية.

ويتوقف نجاح خطط التنمية العربية في المستقبل على مدى مشاركة المرأة بشكل فاعل في مختلف المجالات، وفي جميع الدول العربية.

القطاع العام والقطاع الخاص: تناقض لا تكامل:

بنت معظم الدول العربية خطط التنمية فيها بالإعتماد على القطاع العام وتوسيعه ولم تول القطاع الخاص عناية كافية. ويستثنى من



مدرسة في جنوب لبنان،1962، المصور: هاشم المدني، المؤسسة العربية للصورة

هذا المنحى لبنان الذي ارتكز إقتصاده على القطاع الخاص لكي يقوم بدور مهم في التنمية الإقتصادية والتربوية والثقافية والإجتماعية. إلا أن التطورات السياسية المحلية والإقليمية التي أعقبت الحرب العربية – الإسرائيلية في 1973 أسفرت عن إعادة النظر في هذه السياسة من جانب بعض الدول العربية ولا سيما مصر.

مع انهيار الإتحاد السوفياتي والكتلة الإشتراكية عام 1989، برز اتجاه تنموي في الدول العربية يبشّر بضرورة التخلّي عن الكثير من مؤسسات القطاع العام كتعبير عن فشل النظام الإشتراكي، ومبرراً ذلك بأن الدول الإشتراكية التي لجأت سابقاً إلى تشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام لم يكن ذلك سمة إشتراكية حصراً لأن كثير من الدول الرأسمالية العريقة تعتمده، ومنها الولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا، واليابان، وألمانيا وغيرها.

ومن ناحية أخرى، فإن اعتماد نظام الخصخصة ليس جديداً على الفكر الإقتصادي الليبرالي والإقتصادي الرأسمالي إذ طبقته اليابان منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولجأت إليه كثير من الدول خاصة بريطانيا في عهد حكومة مارغريت تاتشر. فالخصخصة لا تعني تخلّي الدولة نهائياً عن القطاع العام وبيعه بأي ثمن للقطاع الخاص حتى يستغل المواطنين دون رقابة صارمة من قبل الدولة.

نخلص في ضوء ما تقدّم إلى القول إن سياسة تشجيع القطاع الخاص لكي يلعب دوراً متزايداً في التنمية الشاملة في الوطن العربي لا تعني التخلّي نهائياً عن دور الدولة، ولا بد من إقامة التوازن ما بين القطاعين العام والخاص لكي يلعبا دوراً متكاملاً لا متناقضاً في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتربوية والإعلامية الشاملة. إن سياسة التخلّي عن القطاع العام بأي ثمن تندرج في إطار مناخ عالمي مثقل بالضغوط الايديولوجية والسياسية.

هدر الموارد: آفة النفقات العسكرية

شكّلت ظاهرة الإنفاق العسكري المفرط إحدى أبرز المعوقات الأساسية للتنمية العربية طوال العقود الماضية، وبشكل خاص بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948، وما ترتّب عليها من حروب لاحقة. واقترنت هذه الظاهرة بانتشار الفساد في القطاع العام، الأمر الذي أدّى إلى هدر فرص التنمية وضرب الركائز البنيوية والنفسية للمجتمعات العربية.

معضلة إدارة الحكم: Governance

من الظواهر البارزة في التجربة التنموية العربية السابقة، هو معضلة إدارة الحكم. إنعكس ذلك في ضعف أو غياب المؤسسات وتهميش المجتمع وتقلّص الحريّات العامة وعدم الإلتزام بالمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وما شابه. إن عمليات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي لا تزال هامة وملحّة للغاية وتستلزم معالجة جذرية وشاملة ضمن رؤية إنمائية مستقبلية للعالم العربي تدعو لخلق مؤسسات وإشاعة الشفافية والمسائلة وفق قواعد وضوابط واضحة، وهذا ما سنقوم به في فصل قادم.

غياب التكامل العربي

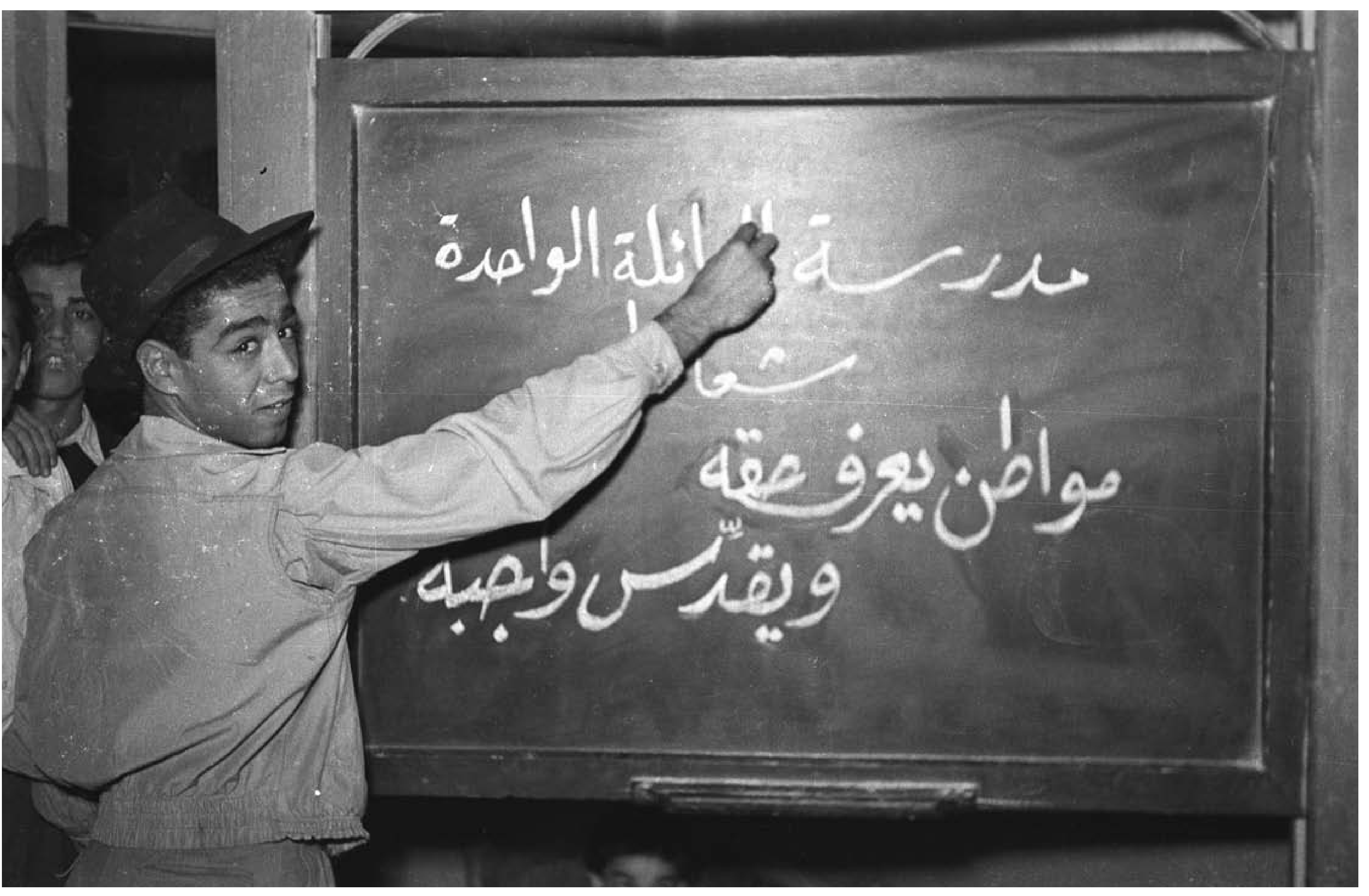
لم ينجح العرب طوال الحقبة المنصرمة في إطلاق مؤسسات قومية عربية قادرة على التخطيط الطويل الأمد للتكامل العربي، في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية وغيرها. وعلى الرغم من وجود كثير من المؤسسات ذات الوظيفة والإهتمام القومي العربي، كجامعة الدول العربية والمنظمات الملحقة بها، ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية، والإتحادات المهنية العربية (إتحادات الأدباء، والصحافين، والحقوقيين، والعمال، والمؤرخين، وغيرها) فإن النتائج الإيجابية التي تولّدت عنها بقيت محدودة الأثر في مجال التكامل الإقتصادي والسياسي والثقافي.

وقد جسّدت هذا الإتجاه نتائج قمة القاهرة لعام 1996 التي تضمّنت قراراتها الدعوة إلى إقامة منطقة تجارية عربية حرة، وإجراء تخفيض جمركي على السلع العربية بنسبة 10% سنوياً وقد بدأ التطبيق الرسمي لها منذ مطلع عام 1998 بين عدد من الدول العربية دون أن يؤدّي إلى أي تغيير نوعي في العلاقات الإقتصادية التكاملية بين الدول العربية.

نقل التكنولوجيا: من الإقتباس إلى التوطين.

ما زالت الدول العربية عاجزةً عن حل أزمتها المستعصية في ظل غياب شبه تام لخطط تمويل البحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا، وتخريج أجيال متعاقبة من الباحثين العرب الشباب في مختلف مجالات المعرفة، وتطوير التعليم العالي، وتشجيع الإنتاج العلمي الجيد. وذلك يتطلّب رسم استراتيجية طويلة الأمد لإيجاد مصادر تمويل للبحث العلمي في الوطن العربي وحلّ هذه الأزمة، التي فتحت الطريق أمام هجرة آلاف متعاقبة من أفضل الأدمغة العربية إلى الخارج، ويتعيّن هنا إيلاء اهتمام خاص بمشاريع توطين التكنولوجيا بالدرجة الأولى.


Cow&Gate Milk Food
HALF CREAM
DRYCO



فوق:
مدرسة في جنوب لبنان،1952، المصور: هاشم المدني، المؤسسة العربية للصورة

الصفحة المقابلة:
مستوصف محمد علي الكبير، ميت غمر، مصر، الخمسينات، مصور مجهول، المؤسسة العربية للصورة / اسماعيل رشيد

التنمية المستدامة: بين النظرية والتطبيق

لقد اعتمدت جميع الدول العربية في العقود السابقة أنماطاً تنموية تقوم بالدرجة الأولى على استغلال الموارد الطبيعية العربية إستغلالاً مفرطاً حيثما وجدت، وذلك بهدف تضخيم الموارد المالية التي كانت تستهلك في مشاريع غير منتجة. وفي حال عدم توفير تلك الموارد كانت الدول العربية تلجأ إلى قروض خارجية بفوائد مرتفعة صرف معظمها لخدمة الدين العام ولم تنجح في توليد تنمية مستدامة في أي مجال.

مقابل هذا النموذج، قدّمت بعض الدول، من غير الدول الصناعية المتقدمة، نموذجاً ناجحاً على التنمية المستدامة. في حين بُنيت التنمية السابقة على الإستغلال المكثّف للموارد الطبيعية مع قصور ملحوظ في تطوير القوى البشرية بدل الإستغلال المفرط للموارد الخام.

لقد تبلورت في ضوء التجارب السابقة المختلفة إتجاهات لتوصيف سيرورة التنمية العربية وآفاق تطورها ضمن نسقين متكاملين:

الأول: قياس التنمية على أساس الإنتعاش المستمر في قطاعات الإنتاج الأساسية كالزراعة، والصناعة، والتجارة مع زيادة واضحة في حجم الخدمات دون التركيز الوحيد الجانب على إنتاج الموارد الخام كالنفط والغاز والمعادن وغيرها.

الثاني: قياس التنمية على أساس التنمية المستدامة للموارد البشرية في جميع قطاعات التأهيل، والعمل، والإنتاج، وحجم التوظيف المكثّف، والبحث العلمي، والتكنولوجيا، والعلوم العصرية. وقد دلّت تجارب التنمية الناجحة في جميع دول العالم على أن التعليم العصري، والإعداد أو التدريب الجيد، والإدارة الحديثة هي التي ترفع بشكل بارز نسبة الدخل الفردي والقومي.

الطاقة والمياه

الطاقة والمياه يؤلّفان محور النسق المادي الطبيعي الذي ينهض عليه بناء الرؤية الإنمائية لمستقبل العالم العربي.

الطاقة

مكانة مصادر الطاقة العربية في الميزان العالمي:

النفط

يقع أكبر احتياطي نفطي في العربية السعودية، العراق، الإمارات، الكويت، ليبيا، الجزائر، عُمان، وذلك بواقع: 261.5 مليار و112.5 مليار و98.1 مليار و96.5 مليار و45 مليار و10 مليار و5.2 مليار برميل على التوالي. ما تبقى موزّع على دول: البحرين، تونس، سوريا، قطر، مصر، اليمن وذلك بواقع: 0.2 مليار و0.3 مليار و2.5 مليار و4.5 مليار و4.3 مليار برميل على التوالي للدول الست.

هنا نسجل أن العرب وإن كانوا ليملكون حوالي ثلثي الإحتياطي العالمي من النفط ولكن مكانتهم في سوق الإنتاج هي أقل من ذلك سواءاً بفعل النسبة التي ينتجونها أو لناحية وجود منتجين كبار غير عرب لهم دورهم في صياغة القرار والسياسة النفطية.

يعني هذا الإستنتاج أن النفط العربي هو صاحب فرصة أكبر للبقاء فترة أطول قياساً بما عداه من نفوط.

أ- إن مشكلة نفاذ الإحتياطي النفطي ستبدأ تُطِلُ برأسها خلال حوالي عقدين من الزمن هما تاريخ نفاذ النفط غير العربي مما يعطي للنفط العربي مكانه مركزية حساسة جداً ومتناقضة لناحية أنها وبمقدار ما تعطي قوة تساومية فإنها عنصر جذب لأكثر من خطر استراتيجي يتهددها.

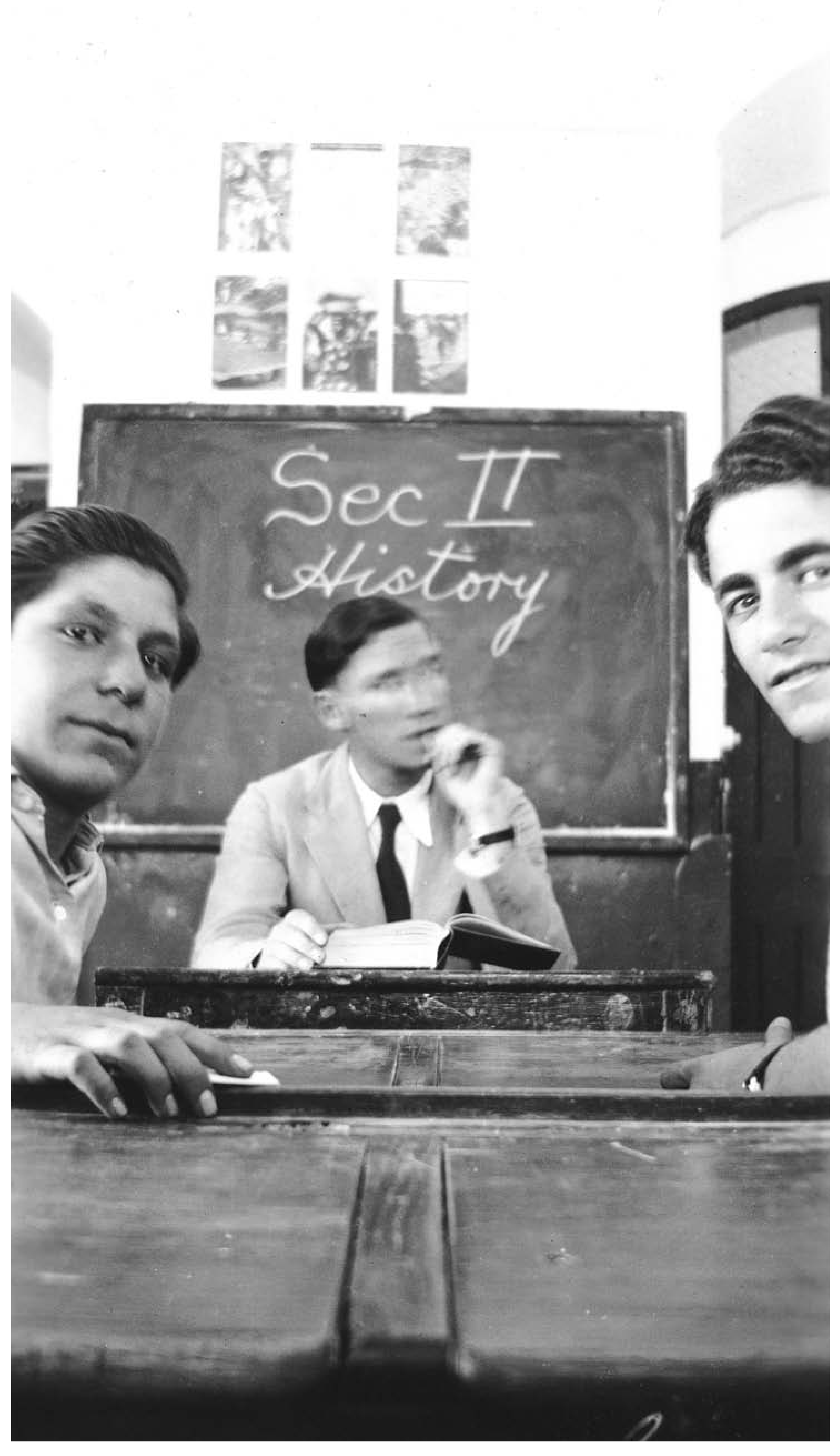
ب- إن فرصة العرب للاعتماد على هذا المورد الهام محدودة وقريبة وذلك على افتراض أن مكانة النفط كمصدر للطاقة بقيت على حالها، وهذا أمر ليس من السهل الجزم بشأنه في ضوء البحث المحموم عن بدائل للنفط كمصدر للطاقة. لعل الضرورة تفرض إعادة التذكير بخلط المراهنات على نفاذ النفط العربي ودوره من 90 سنة الى 50 سنة أو أقل.

الغاز

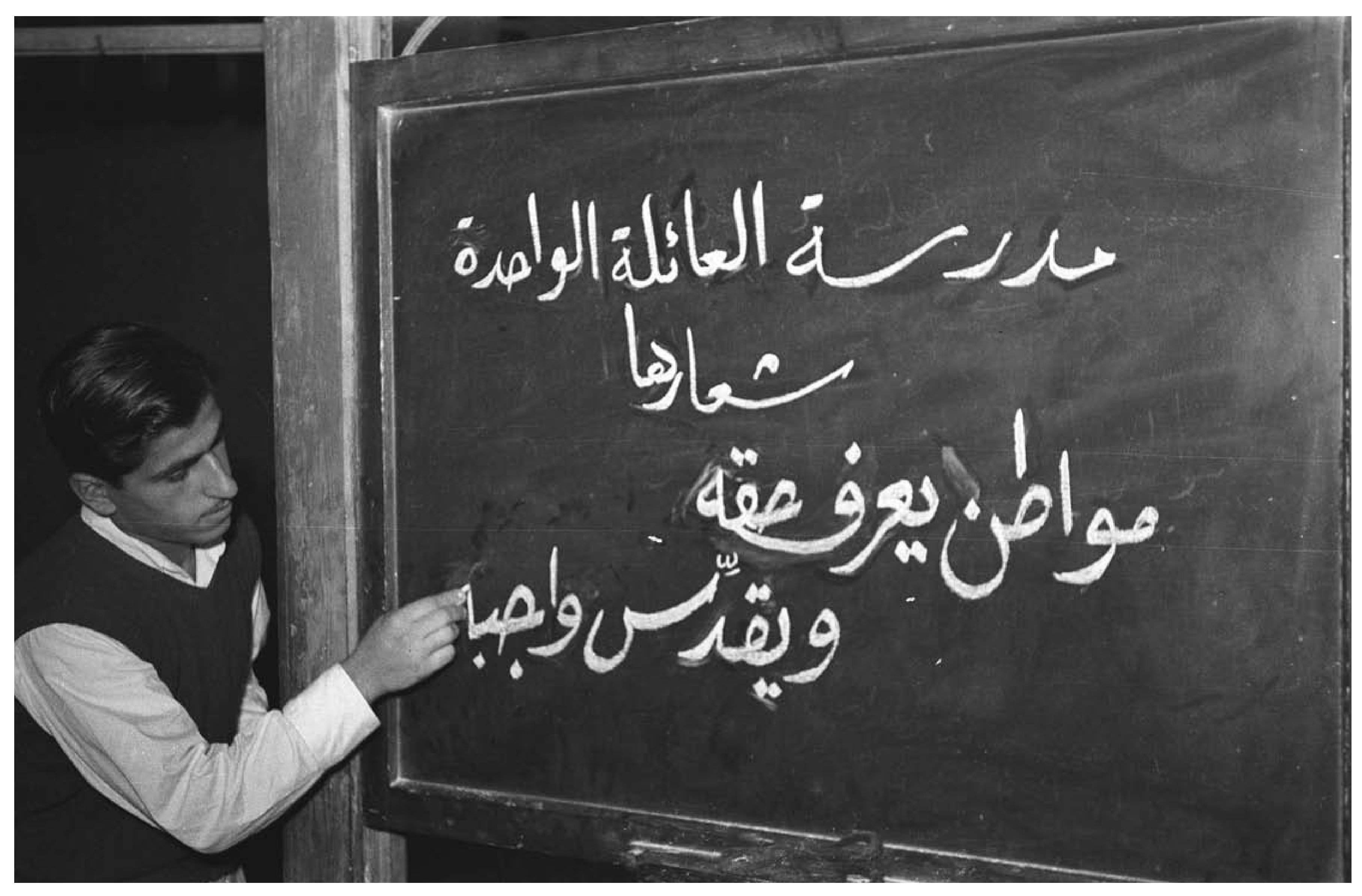
تبلغ حصة الدول العربية 12.77% من الغاز المنتج عالمياً موزّعة بالشكل التالي: الجزائر 138.8 مليار م^3، السعودية: 77.6 مليار م^3، الإمارات: 46.5 مليار م^3، قطر: 18.8 مليار م^3، ليبيا: 17 مليار م^3، مصر: 15.9 مليار م^3، اليمن: 14.6 مليار م^3، الكويت: 10.8 مليار م^3، البحرين: 10.2 مليار م^3. عمان: 7.2 مليار م^3. سوريا: 6.6 مليار م^3. العراق: 3.4 مليار م^3. تونس 1.13 مليار م^3.

وهذا يعني أن نصيب الدول العربية من الغاز المنتج عالمياً لا يبلغ إلا حوالي 58% من حصتها في الإحتياطي العالمي من الغاز. نعيد التذكير بأن حصة العرب من النفط المنتج عالمياً لا يبلغ إلا حوالي 44% من حصة العرب في الإحتياطي العالمي من النفط. يعني ما تقدّم أن الغاز العربي، ومن ضمن سقف الإحتياط والإنتاج الحاليين، هو كما النفط العربي، الأطول عمراً قياساً بما عداه من غاز غير عربي وبالتالي يمكن أن تطرح بشأنه نفس الأسئلة التي جرى طرحها بشأن عمر النفط العربي.

تعكس التفاوتات الحادة جداً، قدراً من التناقضات بين المنتجين العرب الذين صيغت أوضاعهم الداخلية وفقاً لإيرادات تعكس ميزاناً مختلاً وذلك ربطاً بتوازن الإحتياط والإنتاج العربي من النفط والغاز، والذي كان متأرجحاً على النمو المبين أعلاه.



خلال صف التاريخ، مدرسة مار جرجس، مصور مجهول، القدس، فلسطين، 1938، المؤسسة العربية للصورة / سامي خوري



مدرسة في جنوب لبنان،١٩٥٢، المصور: هاشم المدني، المؤسسة العربية للصورة

تشير التفاوتات المشار لها، وفضلاً عن التناقضات الخارجية، مستوى الضغوطات وتختلف بين داخلية نجد تعبيراً لها في نقص الموارد عن الإحتياجات وبين خارجية جراء سلبية رصيد الإستيراد أو الإلتزامات المالية الخارجية جراء ديون وخلافه.

إن الاختلالات التي جرى إدراجها تحت عنواني النفط والغاز ليست شأناً فنياً معزولاً، بل تموضعت إجتماعياً وسياسياً وصار يقوم عليها بناء المجتمع ونظام الحكم، ومن هنا ضرورة الحذر الشديد عند صياغة المقترحات والحلول.

المياه

بعد النفط والغاز، يستدعي الأمر الإنتقال إلى المورد الأهم، ألا وهو الماء وذلك لثلاثة أسباب: أهمية هذا المورد من ناحية المبدأ والذي يساوي دون مبالغة "الحياة"، وكثافة الحديث عن شحّ مائي سابق ولاحق، والمكانة المركزية التي يحتلّها هذا الموضوع في الخطاب التنموي العربي.

من المهم تحديد المعيار الذي نقيس بناء عليه مستوى الثراء أو الفقر المائي. لا نجازف لو قلنا إن ثمّة معيارين: أحدهما ضيق، ونعني به حصراً كمية المياه المتاحة للفرد الواحد. وأما الثاني فواسع ويتضمن جملة الشروط التي يتم التعامل من خلالها مع مورد الماء، إستخراجاً وإستهلاكاً وتوظيفاً.

وإذ نبدأ بالعيار الكمي، إذا كان المعيار الكمي سهلاً لناحية وجود ثابت نقيس بناء عليه، فإن المعيار الواسع، ولنسمّه المعيار النوعي، ومن الإتساع بحيث لا نستطيع حصره على نحو دقيق وإن كان بالإمكان تلخيصه بمستوى التطوّر الإجتماعي الشامل للبلد المعني ونعني بذلك حصراً: (١) كفاءة الإستخدام لناحية خفض نسبة الهدر المباشر. (٢) أوجه الإستخدام وعمّا إذا كانت للإستهلاك المنزلي أو الزراعي أو الصناعي. (٣) مقدار توظيف التقنية عند ومع استخدام المياه مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية.

والواقع يظهر الحجم الفادح والتراكمي للخسارة المتأتية عن سوء إستخدام هذا المورد الهام والمترتبات السلبية لذلك على غير صعيد وهنا لا نتحدث عن أرقام فحسب، بل أيضاً عن ديناميات تخلق عواقب سلبية.

صحيح إن الطاقة شيء والمياه شيء مختلف ولكن النسق واحد ومعبّر عن كيفية التعامل سابقاً مع نسق الموارد المائية – الطبيعية، تؤكّد مختلف القراءات التي أجريت، وبغض النظر عن موضوع تناولها، إن المستوى الذي حكم الأنساق الفرعية المختلفة، بل، داخل كل نسق فرعي، هو نفسة تقريباً الذي حكم الأنساق الأساسية لتكون أمام أداء إقتصادي إجتماعي سياسي وثقافي ومؤسساتي على النحو المعروف.

قضايا وآليات الحكم

ستبقى الدولة، وتالياً السلطة السياسية، في مركز الأولوية بالنسبة لمحدّدات وعوامل التنمية البشرية المستدامة. فالسياسة الرشيدة، والتخطيط الإستراتيجي الواعي، والتكيّف مع مقتضيات العصر وما يحمله من تحديات، هي من مهمات صنّاع القرار على مستوى الدولة والمجتمع الدولي معاً.

نحن معنيون بدراسة الإطار المؤسسي للحكم الصالح. أي دراسة واقع نظام الحكم القائم، وما نتطلع إليه من تنمية على قاعدة التعاون الدولي. وحتى يكون الحكم الصالح، يجب أن يلبي حاجات الناس وخياراتهم وطموحاتهم، وأن يتكيف مع التغيرات الحاصلة في المجالين الإقليمي والدولي. أما الحكم الجامد، أسير الشعارات، الحكم المفتقد إلى المؤسسات الشرعية، المحمية دستورياً... فإنه غير قادر على النهوض بأعباء التنمية المستدامة، مهما أحاط نفسه بالشعارات التقدمية. فالمؤسسة هي القادرة على تحقيق الأهداف المرجوة من خلال رسم الإستراتيجيات والسياسات. ودولة المؤسسات هي الهدف المؤمل لاستنهاض الواقع العربي الراهن.

إلى ذلك، ثمة ضرورات لدراسة دورتها وحدودها، ودور المجتمع المدني بوصفه ركناً أساسياً من أركان الحكم الصالح. ولا بد من التوقف عند تحديات موجة العولمة التي تعصف بالدول والنظم السياسية والإقتصادية، وما يمكن أن تخلف من آثار على الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

الإطار المؤسسي للحكم الصالح

لم يعد الحكم الصالح قائماً على مبادرات الحكام فحسب، بعدما تأكّد دور المؤسسات المنضوية في إطار الدولة وأهمية مؤسسات الجماعات والتكتلات الإقليمية والدولية. وبقدر ما تتحقق مشاركة الناس على نطاق واسع في تقرير محددات واتجاهات الشأن العام، بقدر ما يتقرّر إذا ما كان الحكم صالحاً أم غير صالح. مشاركة الفقراء إلى جانب الأغنياء، ومشاركة أبناء الأرياف إلى جانب أبناء المدن والحواضر الكبرى، ومشاركة المرأة إلى جانب الرجل.

المفهوم والآليات:

لم تعد التنمية اقتصادية وحسب، وإنما مجمل إهتمامات ونشاطات الإنسان الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية. ولذلك فإنها تنمية بشرية. وهي تنمية مستدامة من حيث أنها ليست مرحلية، بل مستمرة لتلبية حاجات واهتمامات البشر المتزايدة والمتغيرة.

إلى ذلك، يعتبر الأمن البشري، الذي يشمل تجنّب أو معالجة النزاعات الداخلية، وحالات النزوح والتهجير في الدولة، من مقومات التنمية البشرية إلى جانب التعليم وحقوق المرأة والطفل، وحماية البيئة الطبيعية، وارتفاع الدخل، والعمر المتوقع والصحة العامة.

مساهمة الأمم المتحدة:

اضطلعت منظمة الأمم المتحدة من خلال المجلس الإقتصادي والإجتماعي – المرتبطة به فضلاً عن المنظمات والوكالات المتخصصة الأخرى، بدور كبير في مجال التنمية على مدى أكثر من نصف قرن. كما شكّل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ صدوره في 10/12/1948 والمواثيق الأخرى اللاحقة أساساً إضافياً لنشاطات وبرامج المنظمات والوكالات المرتبطة بالمنظمة الدولية الأم. يصعب فصل المشاركة السياسية، وتالياً الديمقراطية، عن المسار العالمي لحقوق الإنسان الآخذ بالصعود والتطور. وحتى مطلع آذار/ مارس 1997، صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية 135 دولة. ومن البلدان العربية التي صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، الصومال، السودان، سوريا، تونس، مصر، اليمن . ما يعكس الإهتمام العالمي بهذين العهدين اللذين دخلا حيّز التنفيذ منذ عام 1976.

يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إستناداً إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة، إلى تشجيع المشاركة السياسية للجميع. وأن تتيح الحكومات تحقيق هذا الهدف من خلال الحوار والنقاش وصنع القرار. وأن تتعزّز حرية التعبير، والمؤسسات الديمقراطية، والإنتخابات الحرة، واحترام حقوق الإنسان. وأن تشارك المرأة والأقليات بإيجابية في مجمل هذه التحولات الإنسانية.

دور الدولة وحدودها

قد تختلف وظائف الدولة بين عصر وعصر، تبعاً للحاجات الإنسانية المتبدلة، وللمفاهيم المتعددة لدور الدولة. بيد أن الدولة تبقى مؤسسة المؤسسات، أو هي المؤسسة الأعلى في المجتمع البشري المحدد بجغرافيته السياسية والإقتصادية. بالطبع تختلف وظائف الدولة بين عصر الثورة الصناعية الأولى في أوربا، وعصر العولمة السائدة حالياً. وثمة ضوابط أساسية لا بدّ منها لقيام الدولة، واستمرارها في قوام محدد، ولعل أهمها ضابطان أساسيان هما:

١. استناداً إلى عامل الشرعية الذي يضفي على السلطة السياسية – صاحبة القرار – طابعاً مقبولاً من الشعب.
٢. وجودها في إطار قانوني محدّد يرعى علاقتها بالمواطنين حقوقياً، وتالياً على كافة الصعد السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية... ويوفّر ضمانات مؤسسية لعملية صنع القرار، وتأمين تنمية مطردة.

إذاً، للدولة دور محوري في المجتمع الإنساني. ولكنها تنشأ وتتطور في حدود معيّنة، أو لنقل ضوابط أساسية كي تقوم هذه الدولة بوظائفها.

محدودية مؤسسة الدولة:

يجب الإعتراف بمحدودية الدولة – المؤسسة في العالم النامي بصورة عامة، والوطن العربي بصورة خاصة. ذلك للأسباب الآتية:

١. المدى الزمني القصير نسبياً لقيام الدول العربية. والذي يمتد من الحرب العالمية الأولى، بعدما استقلّت هذه الدولة عن السيطرة العثمانية، ثم عن الإنتداب الغربي.
٢. إعتماد هذه الدول في قوامها وتكوينها على بنى محلية، عشائرية أو طائفية أو مذهبية أو إقليمية جهوية ومحاولة استحواذ شرعية وجودها من نفوذ هذه البنى التحتية المجتمعية القائمة.
٣. إرتباطها سياسياً واقتصادياً وأمنياً بقوى دولية نافذة. وتالياً وجود تفاعل ملحوظ بين النخب المسيطرة على مؤسسات الدولة – على ضعفها ومحدوديتها – وبين العامل الدولي الخارجي. وحسبنا الإشارة هنا إلى بروز هذا العامل في النزاعات الأهلية العربية خلال الربع الأخير من القرن العشرين. على ذلك، لم تضطلع الدولة العربية بمهمة التوحيد الوطني بعد الإستقلال بصورة دائمة. وكثيراً ما صارت طرفاً في النزاع الأهلي، بدل أن تنأى بنفسها عنه من خلال ما يجب أن تحقق من بلورة للإرادة الوطنية والولاء الوطني بعيداً من النزاعات الإثنية والطائفية والعشائرية... هذا فضلاً عن تخلّف الأطر القانونية التي ترعى مصالح الناس وعلاقاتهم.

التطلع إلى دولة القانون:

تعني دولة القانون أن تحترم سيادة هذا القانون في التشريع والممارسة. فلا قوانين تخالف الدستور، ولا تعطيل لإعمال القانون بحجة الظروف الإستثنائية، أو الضغوط الخارجية، أو المواجهة مع الإستعمار والصهيونية.

عندما تقوم الدول في إطار قانوني – دستوري – تصل إلى مرتبة المؤسسة. بل تتبلور مؤسساتها كافة في إطار القانون، بما في ذلك بيروقراطية إدارية معنية بتلبية حاجات الأفراد والجماعات داخل المجتمع. أما إذا غاب هذا الإطار القانوني، فإننا نختصر الدولة بمجرد حكومة تديرها مجموعة أفراد نافذين ليس أكثر.



مدرسة في جنوب لبنان،1952، المصور: هاشم المدني، المؤسسة العربية للصورة

من خلال نظرة سريعة إلى الدساتير العربية، يمكن أن تتصح المعالم الآتية:

١. ثمة إشارات إلى مصطلح الديمقراطية في معظم الدساتير العربية. وهناك عبارات عن إقامة حكم الشعب والمجالس التمثيلية، وفصل السلطات، واحترام الإرادة الشعبية. بيد أن المؤسسات التي تجسد هذه العناوين ظلت غائبة أو ضعيفة.

٢. هناك نصوص دستورية تتحدث صراحة عن الحكم الوراثي في ذرية محددة، قد تجد أساسها في الظروف التاريخية والإجتماعية. هذا ما يفرض على الدول العربية المعنية فتح الباب أمام التطور السياسي والإجتماعي والسماح بإقامة مؤسسات سياسية وإجتماعية خاصة وعامة، بينها الأحزاب والجمعيات.

٣. كثيراً ما تتعطل النصوص الدستورية في ظل قوانين الطوارئ، وتطبيق أحكام عرفية. وإذا كانت ظروف الحرب، أو الإضطرابات الداخلية تبرّر مثل هذه الأحكام الإستثنائية، فإن العودة إلى الحالة الطبيعة في التشريع مسألة ضرورية لا غنى عنها إذا أردنا تفعيل الدولة كمؤسسة عليا.

٤. معظم الدساتير العربية تتطرق إلى الحريات العامة وحقوق الأفراد. لكنّها لا تحدّد ضمانات حقيقية تحول دون انتهاكها أو إهدارها، أو تجاهلها. هنا يأتي دور المحكمة الدستورية العليا في مراقبة التشريع، وأهمية إستقلال السلطة القضائية عن السلطة الحكومية لمنع الإستبداد، ولمراقبة الأعمال الإدارية أو الجهاز التنفيذي للسلطة السياسية...

تفعيل الحياة السياسية:

المقصود بالحياة السياسية وجود تفاعل سياسي بين الحاكمين والمحكومين. أو بين المؤسسات السياسية في الدولة (سلطة تنفيذية، سلطة تشريعية، إدارات محلية منتخبة...) والقطاعات الشعبية على تعدّد تنظيماتها الإجتماعية والسياسية، كالجمعيات والأحزاب والنقابات. وذلك من خلال الحوار واحترام حق تشكيل أحزاب ومنظمات المجتمع المدني وفي مناخ سلمي وبعيد عن العنف والإرهاب.

التصدّي لظاهرة الفساد:

في البلدان النامية، بل وفي كافة البلدان، ظاهرة فساد من خلال تجيير السلطة لأغراض شخصية أو فئوية بمعزل عن دور المؤسسات هذا إذا وجدت، مما يغيب المساءلة والشفافية. قد يختلف حجم هذه الظاهرة، وتختلف مفاعيلُها نسبياً بين دولة وأخرى، لكنها موجودة بصورة عامة. والأخطر أنها قد تستغل ثورة المعلومات والإتصالات الحديثة لتمرير مشاريعها الإستغلالية على حساب القانون والمصالح الوطنية. والفساد أنواع عدة، فهو سياسي عند تمويل الحملات الإنتخابية بطريقة مخالفة للقانون، أو استغلال موقع ونفوذ بعض الموظفين لصالح عدد من المرشحين دون سواهم. وهو إداري، أو بيروقراطي، عند تكلس الإدارة وتصلبها، وعدم إصلاحها من خلال التستر على مظاهر الفساد والإحجام عن تعيين موظفين جدد أكفاء. وقد يتفاقم الفساد الإداري إذا ما كان محمياً من السياسين الممارسين.

في مواجهة ظاهرة الفساد، لا بد من توسيع مجال الديمقراطية والمساءلة. فأجهزة الرقابة الإدارية معنية، وكذلك المجالس التشريعية. وإذا تراجعت أدوارها في الوطن العربي، ثمة حاجة لدور المجتمع المدني حتى يسهم بهذه المهمة. ويمكن أن يساعد الإعلام الحر والمسؤول على كشف مظاهر الفساد، وتسليط الأضواء على مخاطره، باعتماد الشفافية وتغليب المصالح العامة على مصالح المتنفذين في السلطة والجهاز البيروقراطي. وقد تتداخل هذه المهمة مع الإصلاح الإداري والمالي الشامل.

الإصلاح الإداري واللامركزي:

هناك من يجد ربطاً محكماً بين السلطة السياسية والجهاز الإداري الرسمي. بحيث يصعب إنجاز الإصلاح الإداري بدون الإصلاح السياسي، أي إصلاح مؤسسات الدولة السياسية لمكوناتها وأطرها القانونية.

إن الإصلاح المنشود ليس موجهاً ضد الفئات الحاكمة بعينها، ولا هو عملية استبدال موظف بآخر. إنه تخطيط استراتيجي، وتدريب، وتنظيم، وحركة دائمة على قواعد التنمية الإدارية الحديثة. وفي هذا المجال تبرز أهمية اللامركزية الإدارية في إطار الشفافية التي تعزّز ثقة المواطن بالدولة.

اللامركزية الإدارية هي تدبير تقوم به السلطة المركزية لنقل جزء من صلاحياتها الإدارية إلى الإدارات الفرعية في المناطق، أو المحافظات، أو الأقضية... والهدف هو تأمين الخدمات إلى الجمهور بكلفة أقل من حيث الوقت والجهد والمال. في هذا المجال، يبرز دور الإدارات المحلية، أو المجالس المحلية المنتخبة، أو البلديات. وقد عرفتها بعض البلدان العربية منذ القرن التاسع عشر.



مدرسة القلب المقدس، مصر، الثلاثينات، المصور: ج. كونتي، المؤسسة العربية للصورة / اسماعيل رشيد

دور المجتمع المدني

يتبلور دور المجتمع المدني الدولي، بخلق شبكات "أفقية"، أي بين التنظيمات المدنية متعددة الإختصصات والأهداف والساعية لخلق قوة ضغط شعبية مستقلة ورقيبة على نشاطات الدولة.
وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على الأمور التالية:

الحوار الوطني حول الشأن العام:
بصرف النظر عن اختلاف وتعدد تعريفات " المجتمع المدني"، إلا أنه ينطوي على محددين أساسيين:
الأول، هو طوعية عمل مؤسسات المجتمع المدني، أي عدم خضوعها المطلق لتوجيهات السلطة الرسمية، واعتمادها مبادرات ذاتية في النشاط والحركة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً...
الثاني، هو وجود إطار مؤسسي لقوى المجتمع المدني، من جمعيات وروابط وأندية إجتماعية وثقافية، ونقابات مهنية، وأحزاب سياسية. ثمة قوانين تنظم عمل هذه المؤسسات، وترعاها في ما تقوم به من أنشطة. وهناك آليات لعملها آخذة بالنمو والتطوّر على المستوى العالمي.
ثمة من يفصل الأحزاب السياسية عن المجتمع المدني، حتى لا يسيطر السياسي على المدني.
بيد أن الأحزاب السياسية تقوم على أنشطة مدنية، وإن كانت تبغي الوصول إلى السلطة. وكيف إذا كانت تلك الأحزاب في وصف المعارضة السياسية، وتريد الاستحواذ على آراء المؤيدين من العامة؟
بالرغم من ازدياد عدد الجمعيات العربية في العقود الثلاث الماضية لكن تجدر ملاحظة إن التشريع العربي فرض مؤخراً شروطاً لإنشاء الجمعيات لم تكن موجودة في مرحلة الخمسينيات عندما كانت الشخصية الإعتبارية تثبت بمجرد إنشاء الجمعيات دون حاجة إلى إخطار الأجهزة الإدارية والأمنية مع ما يستتبع من تحقيقات وتحريات. وكان القانون يحظّر حلّ الجمعيات بالطريق الإداري – كما هو الآن – ويجعله من إختصاص السلطة القضائية. هذه ملاحظة جديرة بالإهتمام، ولا تأتلف مع مناخ الحريات الأساسية.
يصعب اعتماد حالة واحدة، أو تشخيص واحد للمجتمع المدني العربي. ثمة مجتمعات مدنية مختلفة في مكوناتها السياسة والإقتصادية والإجتماعية في الدول العربية. وتتباين هذه الدول في درجة قبولها لوجود النقابات والأحزاب والإتحادات والجمعيات المدنية. فمن توسّع نسبي في كل من لبنان وتونس ومصر والأردن والمغرب واليمن، إلى ضمور وقيود في السودان والكويت إلى غياب ملحوظ في عدد من الدول الخليجية إلى سيطرة الحكومة على هذه التنظيمات في سورية وليبيا والعراق .

شراكات بين المنظمات الأهلية والحكومية:
ثمة حاجة إلى بناء أطر مؤسسية للتعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة الأمر الذي يطرح بإلحاح إصدار تشريعات لتنظيم هذه الشراكات.

كفالة حقوق الأفراد:
ركّزت معظم الشرائع السماوية والوضعية على كفالة حقوق الأفراد، وأفردت لها سنناً وقوانين. وفي الوقت الذي تركّز الأمم المتحدة على هذه الكفالة، تبدو البلدان العربية معنية بهذا التوجه العالمي وصولاً إلى التكافل الإجتماعي والتماسك الوطني.
من أخطر الظواهر التي تهدّد حقوق الأفراد، وتحول دون كفالتها هي الحروب والنزاعات الأهلية. ذلك أن تهديد الدول من داخلها يترك آثاراً مباشرة، ومدمرة للإنسان والمجتمع. وعلى مدى ربع قرن، تفاقمت نزاعات أهلية عربية منذ العام 1975، من لبنان إلى الصحراء الغربية، إلى السودان، إلى الصومال والعراق واليمن والبحرين، إلى الجزائر وجيبوتي. هذا بالإضافة إلى أعمال العنف بين اتجاهات حزبية ودينية مختلفة في مصر، ما هدّد حقوق الأفراد وأحياناً حقوق بعض الجماعات من المواطنين. ويبدو تهديد حقوق الأفراد واضحاً داخل فلسطين، حيث الإعتقالات الجماعية للفلسطينيين الواقعين تحت الإحتلال الإسرائيلي، ومحاصرة مناطق الحكم الذاتي بما يهدّد انتظام الإنتاج والعمل والتعلّم. وهناك انتهاكات على صعيد كفالة الحريات العامة، بما في ذلك حريات الرأي والتعبير والصحافة. وتستمر حالة الطوارئ والأحكام العرفية في عدد من البلدان العربية، ما يطرح على لجان الدفاع عن حقوق الإنسان، ونقابات المحامين، واتحاد المحامين العرب، مهمات جسيمة لجهة إبطال هذه الحالة وإعادة الدول العربية إلى الإطار القانوني الطبيعي والهادئ بعيداً من الحالات الإستثنائية.



مدرسة في جنوب لبنان، 1952 المصور: هاشم المدني، المؤسسة العربية للصورة

القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان:

يرتبط السجل العربي لحقوق الإنسان بالديمقراطية. فالإنتخابات على سبيل المثال، هي وسيلة لتحقيق الديمقراطية، وترتبط بحقوق الإنسان في المجتمع، وتكوين الجمعيات والنقابات، وحرية الرأي والتعبير... ويصعب الخوض في مضمار الديمقراطية بمعزل من حقوق الإنسان، وخصوصاً بعدما انتشرت حرية الديمقراطية المتعددة كالحرية والعدالة والمساواة والإعتراف بالآخر. لا بل أن الديمقراطية صارت نمط حياة عامة في المجتمع والدولة معاً.

على صعيد النصوص، نجد موافقة غالبية الدول العربية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والعهدين الدوليين للحقوق المدنيّة والسياسية وللحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (1966). بيد أن الإلتزام النظري يحتاج إلى تطبيقات وممارسات واقعية.

يتضح الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة من خلال المشاركة السياسية داخل الدولة العربية، واعتماد آليات ديمقراطية إلى جانب التبشير بالقيم الديمقراطية الأساسية كالحرية والعدالة والمساواة. ذلك بدعم مجهودات الحوار الوطني بين مختلف التيارات والأحزاب السياسية، وتأمين إشراف دولي على الإنتخابات العامة خصوصاً في مناطق الإضطرابات والنزاعات. ودعم منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، وصولاً إلى تأكيد الشراكات بين المنظمات الحكومية والأهلية بدلاً من التباعد أو القطيعة.

إن التركيز على بناء الدولة ومؤسساتها في الداخل، لا يلغي أهمية الإنفتاح على مجريات العصر، بما فيها ظاهرة العولمة. إن سلبيات العولمة لا تسقط من الحساب فوائد إرساء العلاقات العربية – العربية على أساس ديمقراطي – تكاملي، وإيجابيات الشراكات مع الإتحاد الأوربي ومنظمة التجارة العالمية والمجتمع المدني العالمي حيث تشارك الإنسان حضارياً، في علاقات تبادلية بعيداً عن سياسات التهميش والهيمنة.

نسق القيم وأنماط السلوك

إلى جانب تطوير نسقي للموارد الطبيعية والبناء المؤسساتي، يشكّل النسق الثقافي / القيمي المحور الثالث لصياغة نظرة إنمائية للعالم العربي تنطوي على رؤية مستقبلية. ولعل دراسة هذا المحور هي الأكثر تدليلاً إن شئنا استشراف أفاق التنمية البشرية المستدامة، باعتبار التطور في تعريف التنمية الثقافية كان إلى حد بعيد وراء إضافة البُعد "البشري" العام وطابع "الاستدامة" على مفهوم التنمية، وهو ينطوي على مجموعة عناصر أهمها:
التقاليد والمعتقدات، حقوق الإنسان الأساسية، القيم، أنماط الحياة، بالإضافة طبعاً إلى الفنون والآداب.

البعد الثقافي في التنمية

الثقافة كنسيج إجتماعي.
شهد البعد الثقافي للتنمية تطوراً مفهومياً هاماً في ربع القرن الأخير، واكب وتوّج التطور في مفهومي "الثقافة" و"التنمية". فبعد أن كان مفهوم الثقافة مقتصراً على المنتوج الثقافي، ولا سيما الإبداع الفني والأدبي وبدرجة أقل التراث (المنقول وغير المنقول)، أخذ هذا المفهوم يتوسع ليشمل مقاربة انثرويولوجية ما لبثت أن فرضت نفسها في مجال سوسيولوجيا الثقافة كما في عمل المنظمات الدولية.
كما نبّه الإعلان الصادر عن مؤتمر مكسيكو حول السياسات الثقافية أنه "لا يمكن ضمان تنمية متوازنة إلاّ من خلال دمج المعطيات الثقافية في الاستراتيجيات التي تهدف تحقيقها، ولذلك يجب أن تُراعى هذه الإستراتيجيات دائماً في الإطار التاريخي والإجتماعي والثقافي لكل مجتمع "وخصوصا أنه تمّ تبنّي التنمية بصفتها عملية معقدة، وشاملة، ومتعددة الأبعاد، تتعدّى مجرد النمو الإقتصادي لتدمج جميع أبعاد الحياة وكل طاقات الجماعات التي يجب على كل أفرادها أن يشاركوا في جهد التحوّل الإقتصادي والإجتماعي وما ينتج عنه من خيرات. تكلل التحوّل في النظرة إلى الثقافة باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والأربعين استراتيجية التسعينات (العقد الرابع) التي أوردت من بين أهدافها، حماية مختلف "الكيانات الثقافية". كما بادرت الجمعية العامة

مجمّع سكني، بغداد، العراق، 1960 المصور: لطيف العاني، المؤسسة العربية للصورة / لطيف العاني





مدرسة في جنوب لبنان،1952، المصور: هاشم المدني، المؤسسة العربية للصورة

بتشكيل لجنة عالمية للثقافة والتنمية يرأسها أمين عامها السابق خافيير دي كويلار وتقوم اليونسكو بالأمانة التنفيذية لها. وقد انعكس هذا التوجّه على عمل مختلف وكالات الأمم المتحدة، وإن يكن من الطبيعي أن تبقى المنظمة المختصة بالثقافة، أي اليونسكو، الرائدة في هذا المجال. وهي، بالإضافة إلى إعلان وتنفيذ العقد العالمي للتنمية الثقافية التي قادته، ترجمت ذلك في مشاريع تجريبية ودورات تدريبية متخصصة.

يبقى أن أبرز دليل على تقدّم مفهوم التنمية الثقافية يكمن في أخذ المؤسسات المالية الدولية به، وفي مقدمها البنك الدولي. فعلى رغم تغليبه أكثر فأكثر منطق السوق وأرجحية الاقتصاد، إلا أن البنك الدولي عمل، منذ بداية الثمانينات، على تجربة عدد من التقنيات تأخذ بعين الإعتبار إما احتياجات الناس المتأثرين بالمشاريع الإنمائية، أو قِيَمهم وممارستهم الثقافية التي يمكن أن تؤدي دوراً دينامياً في بعض مشاريع التنمية. وطبق البنك، لهذه الغاية، أسلوباً جديداً لتقييم بعض مشاريعه، اقتضى أن يقوم الناس المستهدفون أنفسهم بتقييم نتائج المشاريع. كما عمل البنك الدولي مع مؤسسات دولية أخرى على دراسات تندرج في سياق البحث في معوقات التنمية الثقافية، ومنها مشروع "ثقافة الصيانة" في أفريقيا بالتعاون مع اليونسكو واليونيدو.

وجاءت أخيراً مبادرة البنك الدولي إلى الدعوة لمؤتمر دولي عقد في فلورنسا (1999) تحت عنوان "للثقافة وزنها" بالمشاركة مع الحكومة الإيطالية واليونسكو، لتعبّر أجلى تعبير عن إقرار المؤسسة المالية الدولية بأهمية البُعد الثقافي في التنمية. ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى تنظيم البنك الدولي مؤتمر فلورنسا باعتباره تصديقاً من هذه الهيئة الدولية على النمط الأوربي في التعاطي مع التنمية الثقافية وتمويلها كجزء من عملية التنمية الشاملة. وفي أي حال، من السهل التأكد من أن جميع الدول المانحة باتت تلحظ مكاناً، إلى جانب المشاريع الإقتصادية في حد ذاتها، لتمويل المشاريع الثقافية من جهه ومشاريع دعم مؤسسات المجتمع الأهلي في الدول النامية من جهه أخرى. ولعل ابرز إطار لهذا الدعم، بالإضافة إلى هيئات التعاون الثنائي (على سبيل المثال: وزارة التعاون في فرنسا، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وزارة التعاون والتنمية في المانيا، الخ..)، هو ما تلحظه آلية برشلونة لدول حوض المتوسط، ومعظم الدول العربية مشمولة بها. إذا كان البعد الثقافي في التنمية الإقتصادية موضع الرعاية في أوربا، بأساليب أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يبرز ايضاً في بعض بلدان الجنوب كمحفز للتنمية، لا سيما لجهة الإستفادة من مردود السياحة الثقافية (مهرجانات تونس) أو لجهة تغذية السوق المحلية بمنتوجات الصناعة الثقافية الوطنية (السينما في الهند ومصر وحديثاً في إيران، الخ..)، وإن يكن التركيز على هذا البعد ضعيفاً حتى الآن.



تنفيذ بناء تخيط إيكوشار لمشروع التعمير ، صيدا، لبنان، الستينات، المصور: هاشم المدني، المؤسسة العربية للصورة

دور الثقافة في التنمية العربية

رابطة الثقافة.

في أي مقاربة للعملية التنموية على الصعيد العربي العام، لا بد من الإنطلاق من ملاحظة منهجية أساسية، وهي إن ما يجمع البلدان العربية في ما بينها وما يسمح بجمعها في وصف واحد كـ "الوطن العربي" أو "العالم العربي" هو الإنتماء إلى العقائد القومية، فإنه ايضاً أساس السياسات العربية الوضعية، كما أطرتها جامعة الدول العربية وكما عبّر عنها، في عصر تراجع العقائد القومية، "العمل العربي المشترك". أكثر من ذلك، إن الايديولوجيا الوحيدة الأخرى التي قارعت العقائد القومية على مستوى العالم العربي في مجمله (بعكس الايديولوجيا القطرية)، وهي عقيدة الإسلام السياسي، إذ تؤكد مسيرتها، بشكل تجريبي ملموس، وجود أرض مشتركة تشكل مختلف البلدان العربية دون غيرها من البلدان الإسلامية. ولعل ظاهرة "الأفغان العرب"، وهي آخر تجليات الإسلام السياسي العربي، خير دليل على تمايز عربي عابر للحدود القطرية وسط العالم الإسلامي.

أسبقية النهضة الثقافية.

إن من أبرز ميزات العالم العربي أسبقية الثقافة فيه في ولوج درب التحديث والتجديد، مقارنة مع المجالات الأخرى في الحياة العامة. فبخلاف النهضة الإيطالية والأوربية، كما في ثورة عصر ميجي في اليابان، سبقت حركة التجديد الثقافي التحديث الإقتصادي، والأطر السياسية المؤسساتية.

ولا يخفف من أهمية هذه الظاهرة كون النهضة الثقافية ظلت نخبوية من حيث نوعية المشاركين فيها وحجمهم في المجتمع، ما دامت مفاعيلها طاولت كل الفئات، من خلال انتشار التعليم والتكييف مع أنماط حياة لم تكن مألوفة وشيوع المفردات المشتقة حديثاً، وخصوصاً عبر تقبّل المجتمع الإطار الفكري للسياسات الجديدة والدور الذي أدّته فيها النخب الثقافية. والملفت هنا أنه، وبنتيجة أسبقية النهضة الثقافية على البناء الإقتصادي، كانت النخب الثقافية العربية أكثر حضوراً في السياسة من النخب الإقتصادية، وذلك بخلاف ما حصل في معظم الدول.

ولنا في مآل أحد الأنشطة التي تجمع البعد الثقافي بالبعد الاقتصادي، وهو الصحافة والإعلام، خير مثال على مفاعيل هذا التفاوت. فقد نشأت الصحافة في عصر النهضة كصحافة كفاحية سجالية يغلب عليها الرأي والهمّ الثقافي ولم تخضع في بدايتها للمنطق الصناعي الذي طبع عصر الصحافة في منشأها الأوروبي في الآونة نفسها. وهذا ما يفسّر تأخر الإعلام العربي عن التحوّل اقتصادياً إلى قطاع فاعل ومهيمن، كما حصل في اقتصادات البلدان الصناعية.

حقل الثقافة العربية المتسقة.

لقد أدّى الإحساس المفرط بأزمة الفكر العربي والثقافة العربية إلى عدم التنبه بما فيه الكفاية إلى ظاهرة ارتسمت معالمها في الثمانينات وهي التوجه إلى تشكيل ثقافة عربية متسقة على امتداد العالم العربي، سواء لجهة تعبيراتها الإبداعية أو إشكالياتها الفكرية أو لجهة تجاوب الجمهور معها بمعزل عن الانتماء القطري وعن تجزئة السوق بسبب الحدود القائمة (والرقابة الحارسة لها). وإذ يتأكد هذا التوجه ويتعمّق في موازاة تعطيل الأطر الاندماجية الأخرى (المؤسساتية السياسية أو الإقتصادية) وفي مقدّمتها جامعة الدول العربية، غدا حقل الثقافة العربية المتسقة مجال التعبير الأكثر وضوحاً للعروبة في الظرف الراهن.

بالطبع، لم يظهر هذا الحقل من العدم، كما أن التواصل الثقافي العربي ليس جديداً. إنما الجديد هو أن يتشكّل رغم تعدّد مراكز الإنتاج الثقافي. فبخلاف المراحل السابقة خلال القرن العشرين، حين كان الإنتاج الثقافي محصوراً في المنطقة الواقعة بين وادي النيل والرافدين، مع أرجحية لا جدال فيها للقاهرة، كما يستدل من مجالات السينما والموسيقى والرواية، ثم للقاهرة وبيروت معاً، إذ يميّز الثقافة العربية المتسقة توزُّع إنتاجها وإبداعها على معظم البلدان العربية. بما في ذلك المناطق التي عاشت على هامش التجربة الحضرية / الحضارية العربية منذ العصر العباسي، كشاطئ الخليج، أو المناطق التي أدّى استعمار له طابع استيطاني مستديم إلى حجبها عن ميدان العروبة لفترة طويلة كالمغرب العربي.

كذلك يميز هذا الحقل تمفصله حول حركية مثلث البعد: حركية المنتوج الثقافي، حركية الأفكار على تنوّعها بل تعارضها، وحركية الفاعلين فيه، من مبدعين ومتعهدين للنشاط الثقافي. إذا كانت هذه الحركية استفادت من تسهيلات الثورة في وسائل النقل والإتصالات، فإنها أيضاً نتيجة ظاهرة سلبية في حد ذاتها، كمنت في الغياب المتزامن لعاصمتي الثقافة العربية حتى السبعينات، القاهرة، وبيروت، كل لظرفها القاهر الذي حصل في فترة كانت دول المغرب قد استكملت بناءها المؤسساتي وعوضت بسرعة عن تأخرها عن دول المشرق في



مدرسة في جنوب لبنان،1952، المصور: هاشم المدني، المؤسسة العربية للصورة

بلوغ الإستقلال، فيما بدأت دول الجزيرة العربية تقطف ثمار الطفرة النفطية. وإذا كانت كل من بيروت والقاهرة قد استعادتا مكانتيهما على الخريطة العربية، بل استرجعتا شيئاً من أرجحيتهما، إلا أنهما لا تختزلان كما سبق الصناعات الثقافية بل اتضحتا كنقطتين بين نقاط عدة في جغرافيا الثقافة العربية.

النجاح الاقتصادي النسبي

إنها من أبرز المفارقات الراهنة في العالم العربي: فيما يظل وسط المثقفين هاجساً بأزمة الفكر (أو بفكرة الأزمة). تفيد معاينة المشهد الاقتصادي العربي أن قطاعات "ثقافية" و/أو اتصالية نجحت أكثر من غيرها (ربما دون غيرها) في الإستفادة من ظاهرة "العولمة" في جوانبها الإيجابية، أي بما يتلائم مع أفقي التحديث الإقتصادي والتكامل العربي. ويشترك في هذا النجاح قطاع الإتصال العابر للحدود والقطاعات الإستهلاكية عموماً (الأغنية والإعلان والإنتاج التلفزيوني وفي درجة أقل النشر).

إن هذا التحوّل كان قد سبق تطور الصحافة المكتوبة نفسها، مع الجيل الثاني من الصحافة المهاجرة، وهو جيل الصحافة اليومية. فمع أن هذه الجرائد اليومية لم تخضع كلياً لمنطق المشروع الصناعي المتكامل، والمبني على المردودية، إلا أنها أنتجت مؤسسات تقترب من نموذج مجموعات الإتصال الدولية، وأوجدت ثوابت مشتركة بين كل البلدان العربية، حيث أن المواطن العربي صار يضمن إمكان الاطلاع على "جريدته الثانية" أينما ذهب، وأن النخب السياسية والثقافية والاقتصادية باتت تملك وسائل مشتركة لمقاربة شؤون العرب والعالم. ولا ريب أن هذه الصحافة ساهمت إلى حد بعيد في حركة انتقال الأفكار والأسماء والأعمال، مما انعكس مباشرة على حقل الثقافة العربية المتسقة.

تضاعف هذا التأثير مع ظهور الفضائيات، وحتى لو كانت لا تزال معظمها تفتقر إلى برنامج الثقافة إلا أنها شكّلت وسيلة للتعريف بأعداد متزايدة من الفاعلين في وسط الثقافة، ولا سيما إن المثقفين العرب، وتلك ربما من مميزات العالم العربي، يعوضون في أحيان كثيرة عن غياب الأحزاب والقوى السياسية فيكون التعبير السياسي لديهم عبر الفضائيات.

إلا أن تأثير الفضائيات تعدّى بكثير مجال الأخبار والثقافة "العليا"، بسبب طبيعة الوسيلة التلفزيونية ووظيفتها، انسحب نموذج التعريف، بما هو قطري إلى عموم العرب في مجال الأغنية والدرامات التلفزيونية. وإذا كان هذان المجالان يصنفان عند البعض في خانة "الثقافة الدنيا"، فإنهما يؤثران في تفعيل التواصل العربي وأحياناً في الإطلالة على إشكاليات ثقافية، وأحياناً أكثر بكثير من الإبداع "الراقي". هذا فضلاً عن مساهمتهما في تشكيل قطاع صناعي ذي مردودية، رغم المشاكل المتأتية من القرصنة وقلة احترام الحقوق الأدبية وضعف الأسعار المتداولة.



جسر سامراء، سامراء، العراق، 1960، المصور: لطيف العاني، المؤسسة العربية للصورة / لطيف العاني

رؤية الحد الادنى

في التعليم:

- تحقيق محو الأمية، وليس فقط معنى تعميم قابلية فك الحروف على كامل المجتمعات العربية، دون تميّز بين الجنسين، وإنما أيضاً في معنى تعميم قابلية القراءة الوظيفية التي لا تزال تعوق ولوج الملايين من المواطنين العرب باب المعرفة المقروءة، علماً بأن الإحصاءات لا تعد هؤلاء بين الأميين.
- توسّع قاعدة التعليم الإبتدائي والتكميلي بحيث يتأمن لكل فئات المجتمع في كل الأقطار العربية.
- تنويع التأهيل الثانوي. بما يضمن في أن واحد وصول أكبرعدد ممكن من أفراد الفئات العمرية المعنية إلى مستوى شهادة الدروس الثانوية، وتجنب الازدحام في بعض قنوات التأهيل المتخمة.
- تصحيح الآثار السلبية التي نجمت، إلى جانب آثار إيجابية عديدة، عن توسّع في التعليم الجامعي في الخمسينات والستينات، في اتجاه تكييف التحصيل الجامعي مع الإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية والبحثية لكل بلد، والتخفيف من وطاة عقلية القطاع العام (مع تميزها عن مفهوم الخدمة العامة) من خلال تأمين استقلالية الجامعات، وفتح قنوات إتصال بينها وبين عالمي الأعمال والبحث العلمي.

في العلوم:

- إستعادة المبادرة المعرفية، وإعادة توطين البحث العلمي، مهما تكن هاتان المهمتان صعبتين في عالم اليوم، وبالنسبة لجميع الشعوب حتى المتقدمة منها، بإزاء هيمنة الولايات المتحدة على البحث العلمي. ويمر ذلك بإرساء شبكة من المؤسسات المرتبطة مع مراكز البحث في الخارج، بحيث لا يكون اجتذاب الطاقة العربية المهاجرة سبباً لضمورها بعد عودتها.
- تعزيز التداول العلمي باللغة العربية، وليس بوهم إحلالها مكان الانكليزية، وإنما وسيلة لتواصل المجموعات العلمية العربية في أقل درجة ممكنة من الإستلاب الثقافي.
- التحفيز الضريبي، حيث توجد ضرائب على الشركات من أجل



مدرسة في جنوب لبنان،1952، المصور: هاشم المدني، المؤسسة العربية للصورة

تمويل مراكز بحث تتمتع بقدر من الإستقلالية حيال التمويل الحكومي و/أو الخارجي، وصولاً إلى استبطان مفهوم "البحث والتطوير" في النسيج الصناعي العربي.

في الإقتصاد:

- التأقلم مع التحولات الجارية في البنية الإقتصادية العالمية، أي ما يسمى "الإقتصاد الجديد"، وخصوصاً لجهة تفعيل قطاع الخدمات، المنطوي في هذه المرحلة التاريخية، على بعد ثقافي واضح يتمظهر في استخدامات الانترنيت، بل في ثقافة الانترنيت.
- الإنخراط في مجال الإعلام المتعدد القنوات Multimedia وقد بات مجالاً وفيراً لفرص العمل.
- تحديث الصناعات الثقافية التقليدية (النشر، الإنتاج السينمائي والتلفزيوني) بربطها بقطاع الإتصال المتجه إلى النجاح، وإن يكن ثمن هذا الربط تهميش الحرفية التي كانت دعامة الإبداع الثقافي، ولا سيما انها أصلاً مهددة بالتهميش من دون مقابل.
- أقلمة التراث العربي "المادي"، أي المعماري والأثري والبيئي، مع متطلبات السياحة الثقافية العالمية. وإذا كان لبعض الدول العربية تجارب ناجحة في هذا المجال، كمصر وتونس والمغرب وفي درجة أقل من سورية، فإنه يجب التنبّه إلى أن هذه الأقلمة لا تنحصر في الحفاظ الجامد على البيئة والآثار، وإنما تفترض إحياء قيَم ثقافية حديثة ومنفتحة على الآخر وتقاليده من أجل توسيع الحركة السياحية (كما يحصل في تونس وإلى حد ما المغرب)، والاستفادة منه لتحديث التعبير الثقافي العربي وإكسابه طابعاً كونياً.

في التعبير الثقافي والإبداع:

- تكريس التوجه إلى التدويل العربي، الذي بدأ يرتسم منذ الثمانينات من خلال ترجمة الأعمال الأدبية إلى اللغات العالمية، المتوجة بمنح نجيب محفوظ جائزة نوبل للأدب، وتوسيع هذا التوجّه إلى مجالات ثقافية أخرى كالسينما، للإستفادة من نجاح بعض المبدعين كيوسف شاهين وباستلهام التجربة الإيرانية، أو الموسيقى حيث أدّت الهجرة العربية إلى اوربا دوراً أساسياً في إقحام الأغنية العربية في ما يسمى "موسيقى العالم.World Music " وإذا كان هذا التوجه يثير أحياناً الإنتقادات إلا أنه يفيد التنمية العربية من زاويتين: زاوية المدخول المادي، حيث سيشكل انخراط التعبير الثقافي العربي في شبكات الانتاج والتوزيع العربي في شبكات الانتاج والتوزيع العالمي، مداخيل يفترض ان تنتهي إلى تشكيل جزء من الدخل القومي.

في الفكر والديمقراطية:

- مساهمة المناخ الثقافي والفكري في نزع فتيل الصراعات العربية، سواء بين الدول والأنظمة، أو داخل المجتمعات، وكلها معوقات للتنمية، لأنها تستأثر بقدر كبير من موازنات الدول. وفي هذا المعنى، فإن البعد الثقافي للتنمية يكون جواباً عن شرط الديمقراطية، إذ يقع على الثقافة، في غياب الأحزاب، توفير الأساس المجتمعي للديمقراطية، كما يقع عليها، حتى في وجود الأحزاب، تغذية هذا الأساس المجتمعي وتذليل كل المعوقات، بما فيها المتأتية من الثقافة نفسها، أمام توسع الديموقراطية واحترام الشرعية العالمية لحقوق الإنسان.



معرض سيارات، الكويت، الستينات، المصور: عبدالرزاق بدران، المؤسسة العربية للصورة / عبدالرزاق بدران

الحوافز والمعوقات

ليست رؤية الحد الأدنى برنامجاً جاهزاً يصلح لكل الحالات. فإذا كانت تستلهم معايير كونية تعتمدها مؤسسات دولية فاعلة في مجالي الثقافة والتنمية، وتستزيد من تطلعات العديد من المجتمعات في العالم إلى مواكبة ظاهرة العولمة مع تقليل من مفاعيلها الاستتباعية، إلا أنها تتأسس على الصورة الراهنة للحركة الثقافية العربية، بمكتسباتها وحركياتها وإنما أيضاً بنواقصها. لذا فإن إمكانات تحققها تتعزّز بوجود عدد من الحوافز، وإن تكن المعوقات أيضاً عديدة، على المستويات نفسها.

الإشكاليات الفكرية

إذا كانت النهضة العربية الأولى لا تزال، بعد مرور قرن على بداية تشكلها، تمثل المرجعية التأسيسية للثقافة العربية المعاصرة إلا أنها أجهضت لعدم تمكن أي من الخطين الفكريين اللذين أنتجتهما في التبلور كتتويج سياسي لمخاضها، وهما العروبة الوطنية والإصلاح الإسلامي.

إلا أن عدم نجاح أي من المدرستين الفكريتين، "الإصلاح الإسلامية" و"العروبة الوطنية"، أو محصلتيهما، لم يفسح مجالاً أمام تثبيت إجماع فكري على الثوابت المكتسبة وعطل قابلية الثقافة العربية على مراكمة إنجازاتها ومفصلتها في حركة صعود وبناء، بل على العكس تماماً من ذلك فإن كلاً من المدرستين شهدتا انقلابات تضافرت مفاعيلها لتكرّس منحىً انحدارياً يستشعره من يتابع النقاش الفكري الراهن وتعاني منه المجتمعات العربية برمتها.

ففي ما يتعلق بالمدرسة العروبية، يبدو جلياً أن المسار الفكري القومي فقد في غضون عقود بُعدَي استيعاب التعدّد السياسي والتحديث المجتمعي. ومع احتدام الصراع ضد الإستعمار، غلبت إتجاهات فكرية – سياسية كيانية ما لبثت أن نقضت ما كانت تحمله العروبة، وما حملته هي، من قيم تحررية، وإذا كان لا يمكن إنكار الحيثيات التاريخية لانقلاب الفكر هذا، ولا حتى قدرة هذه الاتجاهات على إنجاز جزء من برامجها وهو المتعلق بتعبئة القوى في وجه الاستعمار ثم في وجه إسرائيل، فإن المحصلة كانت في تحول العروبة التحديثية إلى جهاز انفصل عن حياة المجتمع الذي نشأ في كنفه وما فتئ يبعد عنه شيئاً فشيئاً وصولاً أحياناً إلى معاداته، وقد زاد من حدة المفارقة ان هذا التحوّل تغذى من تعريب انحراف الفكر الإشتراكي الذي كانت تجسده التجربة السوفياتية في الآن نفسه الذي يبطل قوة دفعه التحررية.

أما مدرسة الإصلاح الإسلامي، فمن السهل رصد ابتعادها المطرد عن أولويات شيوخ المصلحين من خلال معاينة التبدل في معنى كلمة "السلفية"، فبعدما كانت هذه الكلمة تعني عند الإمام محمد عبده الاقتداء بالسلف الصالح اجتهاداً في سبيل أقلمة الإسلام مع العصر، صارت اليوم تفيد معنى العودة إلى ماض محنط (ولا علاقة له أصلاً بما كان يزخر به الماضي) "الحقيقي" من انفتاح وثراء في الفكر الثقافي. كما يمكن قياس هذا الابتعاد بمجرد مراجعة التحوّل عند كل جيل من المفكرين الإسلاميين المنضويين داخل السلسلة المنبثقة من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والتي فقدت جيلاً بعد جيل رهاناتها الإجتهادية، أولاً مع رشيد رضا ثم مع حسن البنا فسيد قطب، وقد بلغت هذه الحركة ذروتها مع الرجحان الراهن لمرجعية إسلامية تقفز فوق شيوخ الإصلاح في عصر النهضة لتفترض صحة فكر ابن تيميّة في كل الأزمنة وتفترضه.

الإشكاليات المجتمعية

لعل أسطع دليل على ثقافة الرقابة الإجتماعية المستقوية بايديولوجيات الإسلام السياسي، هو ما شهدته السينما المصرية من تحول (بمعزل عن أزمتها الإقتصادية المستديمة). فالمحاولات المتكررة لإخضاع المادة السينمائية، فضلاً عن الحريات الفردية للفاعلين في هذا القطاع، إلى منطق التحريم، تكسب دلالة أعمق من كونها تجيء على نقيض تراث ثقافي تشكل في غضون سبعة عقود. فقد تميزت السينما المصرية طوال تاريخها ببثها نماذج السينما الأمريكية، أو في مجال آخر سينما الواقعية الجديدة الايطالية والسينما السوفياتية. وإذا كان "تمصير" هذه النماذج وإضفاء طابع "بلدي" عليها قد ساهم في إعطائها صدىً جماهيرياً، فإن محصلة المخيلة السينمائية المصرية كانت تفيد معاني التحديث والفردية، فضلاً عن اللذة. حتى عندما كانت تنحاز إلى القيم التقليدية، فإنها كانت تسعى إلى اثبات قدرة هذه القيم على إيفاء المعاني نفسها.



مدرسة في جنوب لبنان،1952، المصور: هاشم المدني، المؤسسة العربية للصورة

وكدليل إضافي تعطيه أوساط السينما المصرية على تبدّل الأزمنة، تأتي ظاهرة الفنانات السابقات المتحجبات اللواتي كن فيما مضى أبرز الموجات لنموذج المرأة السافرة المتماهية مع أنماط السلوك الأوربي. إن عودة الحجاب لا تأتِ من طغيان ايديولوجيا الإسلام السياسي إلا جزئياً، بينما يكون الحافز إليه في معظم الأحيان نزعة استئثارية ثأرية ذكورية، تتلبس لبوس الخصوصية الإسلامية والعربية لتعيد تكريس دونية المرأة في المجتمع. في تعبير آخر إن عودة الحجاب (أو استمراره دون انقطاع في حالات كالسعودية) تحيل على المحافظة الإجتماعية، وإن تكن مستقوية بالإسلام السياسي الحديث، أكثر مما تحيل على الفكر الاسلامي "السلفي".

والشي نفسه يقال عن سائر أشكال الرقابة الإجتماعية على التعبير الثقافي. وتتأكد صلابة هذه النزعة المحافظة وقدرتها على اختراق الايديولوجيا التحديثية باستمرار أنماط من التعامل الاجتماعي لا تمت إلى الفكر الإسلامي أو الإسلاموي بصلة، عنينا الروحية الأبوية والبنى البطريركية، وليس فقط في المجتمعات المبنية على انقسامات عمودية بين الطوائف (كلبنان) أو القبائل (كدول الجزيرة)، حيث تركن الجماعة إلى النظام البطريركي لتأمين "الحماية".

الإشكاليات المؤسسية

إن ما يزيد القدرة التعطيلية للمحافظة الإجتماعية من جهة، والتناحر الفكري من جهة اخرى، هو هشاشة الأطر المنظمة للنشاط الثقافي. فبينما تتعمق أزمة المؤسسات الحكومية المولجة في إدارة القطاع الثقافي أو سوى ذلك (آخر مثال على ذلك أزمة مؤسسة السينما في سوريا)، يبقى القطاع الخاص، في حال وجوده ، محكوماً بمنطق ما قبل الصناعي، حيث لا مؤسسة مستديمة ولا حركات دمج واستيعاب بين الشركات العاملة في المجالات الثقافية، بعكس ما يحصل في دول العالم المتقدم أو في أمريكا اللاتينية. وليس من قبيل الصدف أن المؤسسات الثقافية العربية العابرة للحدود التي نجحت واستمرت، كمؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز دراسات الوحدة العربية هي في منزلة بين منزلتين. فهي خاصة من حيث التمويل، وأن يكن خاضعاً لمنطق الدعم والهبات، وليس إلى المردودية، ولكنها تعمل وفق مفهوم الخدمة العامة.

الاشكاليات الاقتصادية

إن غياب منطق السوق، بل غياب السوق، هو اليوم من أهم معوقات التنمية الثقافية باعتباره يبطل الحيثية الاقتصادية للاستثمار في الميادين الثقافية، ولا يشجع على بناء مؤسسات تتجاوز الشراكة العائلية الحرفية. وما من شك في هذا المجال أن وجود إحدى وعشرين سوقاً عربياً بدل سوق واحد يزيد من أكلاف الإستثمار، ولا سيما أن تعدّد الرقابة يفضي إلى استحالة ضبط حركة المنتوجات بين بلد وآخر، بخلاف قطاعات أخرى، وتالياً تحديد سياسة تسويقية حقّةِ منسقة.

خاتمة المستقبل الثقافي

بخلاف التصور السائد حول وقائع التنمية وحال الثقافة في العالم العربي، تفيد المراجعة التي حاولنا رسم خطوطها هنا ان النسق الثقافي / الاقليمي يحتمل أن يشكّل محوراً أساسياً لصياغة رؤية مستقبلية للمسيرة الإنمائية العربية. وذلك ليس فقط لأن مقاربة المعوقات الفكرية والمجتمعية تؤكد أهمية البعد الثقافي للتنمية بمعناه الواسع، سواء لجهة تحفيز هذه التنمية أو لجهة ضبط مفاعيلها، وإنما أيضاً لأن آلية الانتاج الثقافي بحد ذاته باتت تشكل في العالم العربي خطوطاً توجيهية للعملية الإنمائية.

بيد أن تفعيل حركة الثقافة العربية في هذا الإتجاه، على الأقل لتحقيق رؤية الحد الأدنى كما حددناها، لا يزال يتطلّب استيفاء عدد من الشروط الملحّة التي تأتي في مقدمتها معالجة إشكاليات الديمقراطية الفكرية والمجتمعية وإشكالية العلاقة بين المؤسسة والسوق. غير أن مرحلة العولمة تملي أيضاً الإستجابة إلى شروط أخرى، لعلّها أحدث عهداً:

أ. تأكيد التوجه نحو ثقافة عربية متسقة تتفاعل باستمرار وبالحركية نفسها في مختلف أنحاء العالم العربي، وذلك من أجل المحافظة على ما هو جامع للعرب، وضمان إمكان الإستمرار في السعي إلى تنمية شاملة عابرة للحدود، فضلاً عن صون هوية عربية منسجمة مع التحديات التي تواجهها شأنها شأن ثقافات أخرى.

ب. استيعاب فكرة أخرى في الفكر العربي، تقوم على التأسيس لعلاقة انفتاح مع الثقافات الأخرى، ونبذ نزعة إنكار تعبيرات ثقافية مغايرة وأقلوية في الفضاء العربي، وهي ليست فكرة الآخر تسليماً أمام ايديولوجيا مستوردة، كما قد يحلو للبعض وصفها، وإنما وسيلة تفعيل للديمقراطية العربية الباحثة عن نفسها، ودرعاً تحمي الهوية العربية من مفاعيل اقتحام الآخر للجغرافيا الذهنية العربية، من دون أن يكون الذهن العربي قادراً على فقد مرجعياته.

ت. إستعادة روح المغامرة والإبتكار وهو الشرط الأصعب صياغةً وتحقيقاً. ففي إزاء الصورة الشائخة والبالية أحياناً التي تلازم المشهد الفكري العربي، تحتاج الثقافة العربية إلى استعادة نفس البدايات، فلا تخشى التساؤل عن نفسها ولا المغامرة خارج اليقين. فبذلك وحده، تستطيع بث روح الشباب في جسدها وإقحام الشباب في حركتها.

منذ عقود والحروب والنزاعات في الشرق الأوسط تستنزف الموارد الطبيعية والبشرية، وكذلك الرساميل المالية والبيئية. وقد بدأت التحديات تواجه البلدان العربية في غمرة سعيها إلى التنمية الشاملة، وفي المقام الأول تأهيل وتطوير الثروة البشرية.

ولا بد أن نؤكد على أهمية تطوّر التكنولوجيا بالنسبة إلى النمو (growth) والتنمية المستدامة للدول العربية. كما يتعيّن تحليل سمات الوضع الراهن في مجالات البنية التحتية المعلوماتية، وقطاع التعليم، والمؤسسات المالية الحكومية والخاصة. وإلى ذلك، يجري إبراز الجوانب المهمة من مثلّث التكنولوجيا، التي تتضمّن عوامل الربط، والتشغيل، والمسؤولية المالية، والتنفيذ والإشراف. كما تعرض رؤية مستقبلية للتطور التكنولوجي والتنمية المستدامة المنشودين في العالم العربي.

الترابط بين "مثلث التكنولوجيا" والتنمية المستدامة

عرفت "اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية" مفهوم التنمية المستدامة بأنه "التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها". ويؤكد هذا المفهوم على الترابط الوثيق بين النمو الإقتصادي وحماية البيئة، وارتكاز نوعية الحياة الحاضرة والمقبلة على تأمين الحاجات الأساسية للإنسان دون تخريب البيئة التي ترتكز عليها جميع جوانب الحياة.

فالنمو والتنمية في أي بلد لا يصح المضي فيهما دون مراعاة تأثيرهما على البيئة. وتشير كلمة النمو إلى التزايد الحاصل في مستويات أو أحجام المتغيرات (variables) ذات الصلة بالعمليات، والمخرجات قيد التدقيق. وفي المقابل تعني التنمية مجموعة التغيرات النوعية الحاصلة، بما فيها الضبط وقابلية التكيف، والتحولات التنظيمية نحو نوعية أفضل للحياة، وذلك على المدى البعيد وفي إطار التطوّر الإجتماعي والثقافي. وتعتمد نتائج النمو والتنمية وآثارهما على البيئة على متغيرات ثلاثة هي: السكان (P)، والتكنولوجيا (T)، والموارد (R). ويمكن تصنيف تلك المتغيرات ضمن ست مجموعات مختلفة.

يستخلص من كل هذا حاجة الدول العربية إلى أن تحرز تقدماً في مجال التكنولوجيا، وتعزّز مواردها الطبيعية وتتحكّم في الوقت ذاته في النمو السكاني. فلبنان مثلاً، هو بلد ذو موارد طبيعية محدودة جداً. إلا أن عدد سكانه يعتبر كبيراً بالنسبة إلى تكنولوجياته. لذلك فهو يقع ضمن مجموعة البلدان حيث P>T>R أي حيث السكان أكبر من التكنولوجيا وأكبر من الموارد. وكي يستطيع لبنان أن يدعم التنمية لديه، فهو بحاجة إلى التحرك نحو مجموعة البلدان حيث T>P>R. لذا فإن أولويات التنمية المستدامة للبلد تتمثل في التغييرات التكنولوجية، والنمو الإقتصادي، والتحكّم بالنمو السكاني، والإستثمارات في مجالي الصحة والتعليم.

مثلث التكنولوجيا

يشكل مثلث التكنولوجيا ضرورة للتطور الإقتصادي والتكنولوجي للدول. ولكي يكون الأخذ به فعالاً، يستتبع الأساس المؤسساتي لمثلث التكنولوجيا "لعب دور" تشغيلي من جانب العناصر الثلاثة في المثلث: الدولة، وقطاع مؤسسات الأعمال، ومؤسسات توليد المعرفة. وهنا تلعب الدولة دوراً خاصاً في دعم علوم ونظام التكنولوجيا في البلد، وهي مصدر مهم للدعم المالي الذي تقدمه للبحوث العلمية.

أما القطاع الخاص فإن دافعه كسب الأرباح وليس في الإعتبارات الأمنية كما هو معروف. ولذلك فإن النشاطات الإقتصادية والصناعية التي يقوم بها تعتبر جوهرية بالنسبة لمثلث تكنولوجيا فعال كما بالنسبة للدولة، إذ إن مؤسساتها هي صاحبة العمل بالنسبة إلى نظام التعليم والمؤسسات البحثية.

وترتبط مؤسسات العلوم والتكنولوجيا بالدولة وبالقطاع الخاص في آن معاً، إذ تضغط الدولة على تلك المؤسسات بهدف الحصول على أداء أفضل مقابل الدعم المالي الذي تعطيه. كما يضغط عليها القطاع الخاص للهدف نفسه. وإذا لبّت الفرق الثلاث في مثلث التكنولوجيا حاجات ومتطلبات بعضها البعض، يصبح مثلث التكنولوجيا آلية فعالة لدعم قدرات التكنولوجيا في مجتمع ما.

الدعائم المؤسساتيه لمثلث التكنولوجيا

ينبغي لكي تكون الدعائم المؤسساتية لمثلث التكنولوجيا فعالة، من قبل عناصر المثلث جميعها: الدولة، ومؤسسات الأعمال، ومؤسسات توليد المعرفة. وفيما يلي الحد الأدنى من المستلزمات لكل منها:

أ- الدولة.

ب- الصناعة وقطاع الأعمال.

ج- مؤسسات العلوم والتكنولوجيا.

نقاط ربط النظام التعليمي (Linkages to Education System)

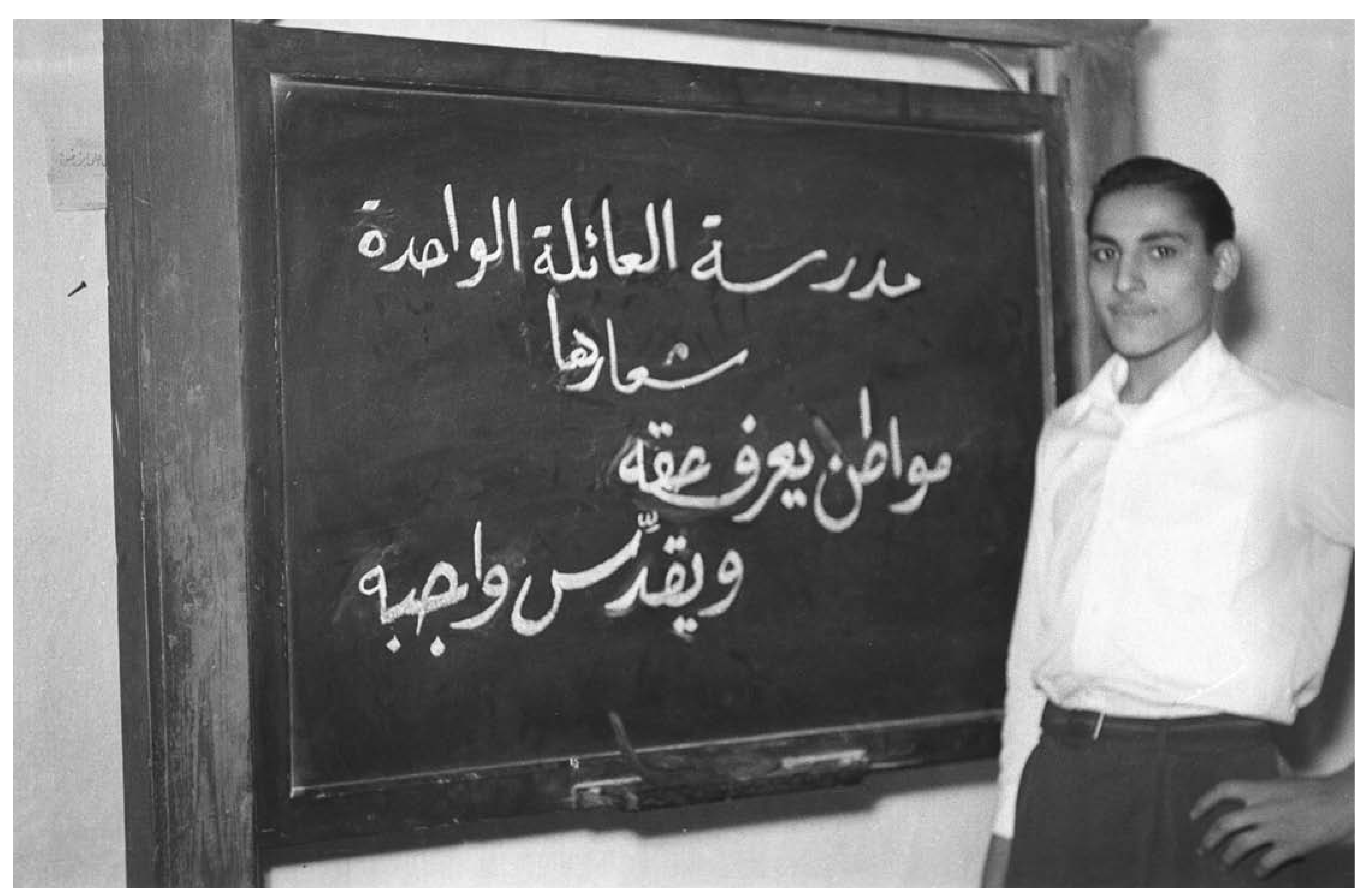
إن النسيج الكامل لمثلث التكنولوجيا تحدّده خصائص النظام التعليمي. فإذا كان هذا النظام ضعيفاً، أصيب مثلث التكنولوجيا بالضعف أيضاً. وإن كان يعاني من خلل أو صدع، كان الحال كذلك مع المثلث. لذا يمكن القول إن النظام التعليمي يشكل عموماً الإستثمار الأساسي في رأس المال البشري. كما أن نظام العلوم والتكنولوجيا يصبح قوياً على نسبة حجم الإستثمار في هذا المجال. والواقع أن النظام التعليمي متكامل بجميع أجزائه ولا يمكن أن يتمتع بنوعية جيدة ما لم تكن جميع أجزائه كذلك.

العوامل التشغيلية لمثلث تكنولوجيا فعال (Operational Factors)

بغية التوصل إلى نقاط ربط فعالة لمثلث التكنولوجيا ينبغي لكل طرف مثلث التكنولوجيا "القيام" بمهمة ما، فالحكومة مطالبة بتوفير الدعم المالي للمؤسسات التعليمية، بما في ذلك مراكز العلوم والتكنولوجيا، لقاء منتجات محددة. وفي مقابل ذلك، توفر هذه المؤسسات للحكومة الإستشارات والتدريب وخدمات أخرى. كما يتعيّن على الحكومة أن تحدّد بوضوح أولويات التنمية الإقتصادية آخذةً بعين الإعتبار القدرات التكنولوجية للبلد. ثم إنها مطالبة بأن تقدم حوافز مناسبة (خفض الضرائب) للقطاع الخاص ليعزز دوره ومشاركته في دعم وتطوير مؤسسات البلد التعليمية.

وهنا يتوجب التأكيد على دور القطاع الخاص في مثلث التكنولوجيا. فهو، بمقدار ما يستفيد من الحوافز الحكومية ومن نواتج المؤسسات التعليمية (أفكار ومهارات.. الخ)، فإنه يصبح أكثر اهتماماً بتشييد البنى التحتية للعلوم والتكنولوجيا، ويتصرف كزبون لها. كما يجب أن لا تنحصر مساهمة قطاع مؤسسات الاعمال بالدعم المالي، بل يجب ان يتعدى ذلك إلى المشاركة الفعالة في تنفيذ استراتيجية الإستثمار في هذا المجال. ويمكن للقطاع الخاص أن يستعين أيضاً بالخبرات المحلية عوض التعويل على الخبرات الأجنبية. ويمكنه أن يتحرك كزبون، بتوظيف المهارات أو التعاقد بالنسبة لمهمة معينة، وأن يوفر الفرص والبرامج الفعالة للتدريب. وربما جعل مثلث التكنولوجيا القطاع الخاص أشد إحساساً لاحتياجاته الخاصة.

من المهم جداً وضع تصوّر واضح لتوفير الموارد المالية لنشاطات مثلث التكنولوجيا، والحرص على استمرارها، وذلك من خلال تأمين التزامات حكومية ثابته، مع السعي إلى ضمان مشاركة القطاع الخاص الفعالة. وفي المنطقة العربية، حيث الموارد محدودة، لا بد من بناء شراكات بين المؤسسات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص لبلوغ ذلك الهدف، وعلى أساس الإفادة المشتركة من نواتج مثلث التكنولوجيا.



مدرسة في جنوب لبنان، 1952، المصور: هاشم المدني، المؤسسة العربية للصورة

معالم الوضع الراهن: البنية التحتية المعلوماتية والتعليمية العربية

لقد أدركت البلدان العربية، منذ أوائل التسعينات، أهمية البنى التحتية للمعلومات والإتصالات بالنسبة لتطورها الإقتصادي والتكنولوجي. واستثمرت بلدان الخليج والمغرب العربي وبلدان أخرى مثل لبنان والأردن وسوريا بشكل ضخم، في البنية التحتية للإتصالات البعيدة. ويقع في صميم البنية التحتية للمعلومات، الانترنت ومزودو خدمات الانترنت .(Internet Service Providers)

الإنترنت في العالم العربي

ثمة وسيلة لإحصاء مستخدمي الانترنت، بدل مراقبة المستخدمين مباشرة، وهي استهداف موردي خدمات الانترنت. فالبرغم من أن تلك الوسيلة تبدو أقل دقة لأن أشخاصاً كثيرين يشتركون مع أكثر من مورِّد خدمات واحد، أو لأن أكثر من فرد واحد من أفراد العائلة قد يستخدم حساب الإشتراك ذاته، إلا أن هذه الطريقة تظل هي الأسلم والأسهل للإحصاء، وهي الطريقة المتبعة حالياً في الدول العربية بسبب عدم وجود منظمات إحصائية متخصصة في هذا الحقل الجديد.

القطاع التعليمي في العالم العربي

يقع القطاع التعليمي في صميم تطور التكنولوجيا، وهو يشمل المؤسسات العلمية والتكنولوجية والمدارس المهنية. وتضم مؤسسات العلوم والتكنولوجيا مدارس مهنية متخصصة، كالهندسة وإدارة الأعمال، ذات أهمية خاصة. وهذه البرامج مهمة لتقدم المعرفة والتكنولوجيا في البلدان العربية.

إن مستوى التعليم في البلدان العربية مرتفع، وإن ثمة مؤسسات بحث وتطوير عديدة في بلدان كمصر والسعودية والكويت تقوم بصياغة وتنفيذ برامج علمية وتكنولوجية لتخدم إحتياجات وأهداف التنمية الإقتصادية، لكنها قليلة مقارنةً مع باقي الدول العربية.

ومن ناحية أخرى يكشف فحص برامج العلوم الإدارية في جامعات الدول العربية فيما يخص شهادة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) والماجستير في ادارة الهندسة (MEM)، عن نقص كبير، مع إن هذه البرامج تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية المستدامة. وهذا النقص يشمل التخصص في إدارة التكنولوجيا، وإدارة البيئة، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المعلوماتية. وهو يبدو نقصاً حاداً جداً بالنسبة للتطور الصناعي والتكنولوجي للدول العربية. وحتى منظمات التدريب المنتشرة في أرجاء العالم العربي كافةً، لا توفر هي الأخرى، برامج سليمة وملائمة.

القطاع المالي والبيئة في العالم العربي

شهدت الفترة الأخيرة محاولات جدية لجرد وإحصاء المؤسسات المالية في العالم العربي. وفيما يلي بعض النتائج والمعلومات حول المؤسسات المالية:

- ليس هناك في كل قطاع إلا عدداً محدوداً جداً من المؤسسات المالية إعتمد مدونات قانونية حول مدونات قواعد السلوك البيئي)؛ (Environmental Code of conduct)
- ليس هناك إلا عدداً قليلاً من المنظمات طور سياسات بيئية مشتركة؛
- ليس هناك إطلاقاً إدارة مختصة بالبيئة في القطاعات المختلفة التي تمت دراستها (باستثناء بعض المصارف)؛
- ليس هناك إلا عدداً قليلاً من المنظمات يستعرض ويقوِّم الأداء البيئي في نشاطاته؛
- ليس هناك إلا عدداً قليلاً من المنظمات وضع خططاً لأغراض حماية البيئة؛
- ليس هناك قوانين بيئية من شأنها أن تنظِّم عمليات الخدمات المالية؛
- ليس هناك إلا عدداً قليلاً من المنظمات قام بتطوير نشاطات داخلية صمَّمها خصيصاً لأهداف بيئية؛
- أكثرية المنظمات لا تعد ولا تقدم تقارير بيئية في شتى القطاعات، باستثناء بعض الشركات؛
- هناك مشاركة ضعيفة من المؤسسات المالية لحماية البيئة والتنمية المستدامة؛
- ليس هناك إلا عدداً قليلاً من المؤسسات المالية يسعى إلى تشجيع المنظمات الأخرى للمشاركة في مشاريع التنمية المستدامة؛
- ليس هناك أي اتصال وتبادل معلومات فعلي بشأن المسائل البيئية داخل المؤسسات وفي القطاع الواحد؛
- أهم مصدر معلومات حول البيئة يتمثل في وسائل الإعلام؛
- يكاد لا يكون هناك أي مؤسسة تطلب من زبائنها القيام بممارسات بيئية سليمة؛

ويتضح من هذه النتائج المقلقة أن هناك نقصاً ملحوظاً أو قصوراً في الفهم الحقيقي لآثار المشاكل البيئية على الفعاليات والعمليات المرتبطة بالخدمات المالية. لذا تبرز الحاجة إلى إحداث تغيير من شأنه إدراج الإعتبارات البيئية ضمن النشاطات اليومية للمؤسسات المالية في العالم العربي، وخاصة بالنسبة للإستثمارات الضخمة

مهمات واولويات التطور التكنولوجي المنشود

هناك أولويات عديدة ينبغي للدول العربية أن تأخذها بعين الإعتبار لدى صوغ خططها وبرامجها القادمة في مجال التكنولوجيا. وهي تشمل إنشاء بنى تحتية ومعلوماتية عصرية، واستثمار الموارد البشرية في الخارج، وتطوير قاعدة للصناعات الصغيرة، وإعادة بناء القطاع التعليمي.

إنشاء بنية تحتية ومعلوماتية

تشكل إعادة إنشاء بنية تحتية عصرية، أولى الأولويات في الدول العربية. وينبغي أن ينصبّ الإهتمام بشكل خاص، على أنظمة المعلومات والبنية التحتية للإتصالات، والسعي إلى تطويرها بالتعاون الفعّال مع القطاع الخاص، وتأمين ارتباط هذه البنى وتفاعلها مع المراكز الدولية المعنية. وعلاوة على ذلك، يمكن إنشاء أنظمة إتصال داخل البلد الواحد لتساعد في عملية توزيع ودوران المعلومات الأساسية بهدف أداء جيد للدورة الإقتصادية وحركة الأسواق. كما ينبغي تسهيل وصول المعلومات إلى الجميع، على غرار ما يجري في الدول المتطورة.

والمسألة الأهم اليوم تتمثل في بناء شبكة إقليمية عربية تربط بين كل الدول، بما في ذلك بناء محور معلومات محلي. وهذا سيخفّف الإعتماد على محاور أجنبية أخرى، في أوربا والولايات المتحدة وغيرها. كما أنه سيسهّل انتقال المعلومات والمعرفة بين الدول العربية.

إستثمار الموارد البشرية في الخارج

ويتضمنُ موارداً كبيرة من المواهب والكفاءات، تستطيع كافة القطاعات ومؤسسات الدولة والتعليم والصناعة الإفادة منها في نقل التكنولوجيا ورفع مستوى المعايير المتبعة. والمهم هنا أن لا يجري ذلك بإكراه الأشخاص على العودة من الخارج، بل بإتاحة المجال فعلياً وبشكل أكبر بين قدرات الدول العربية والعالم الخارجي عبر توظيف قصير المدى لإستشاريين في التعليم والصناعة والمعلومات والإتصال مما يمكن أن يعود بفوائد عظيمة، وأن يساهم في بناء ثقة وطيدة بين الطرفين.

إعادة بناء القطاع التعليمي

هذه مهمة جوهرية، وينبغي إشراك جميع القطاعات الإجتماعية فيها. وهي تشمل وضع برامج عصرية وملبّية لحاجات التنمية المستدامة، وبناء وتأهيل المدارس الحكومية وتزويدها بموارد كافية. ويشكل تعليم الصغار عاملاً مهماً في هذه العملية وفي مشاريع النمو الإقتصادي والتقدم التكنولوجي، وكذلك في إعادة توحيد المجتمع. ويتطلّب ذلك مناهج دراسية مدروسة بدقة، وأيضاً تحديث المهارات التعليمية، وإعادة النظر في الوسائل التعليمية. كما ينبغي أن تتصدّى تلك العملية لمعالجة التفاوت في المستوى الإقتصادي والموارد بين المناطق، وذلك برفع عدد المعلمين وإنشاء مدارس إقليمية أو مناطقية، وإعطاء السلطات إشرافاً أكبر على المدارس. ومع أن النقص في الموارد هو العائق الأهم بالنسبة إلى قطاع التعليم على المدى القصير، ينبغي السعي، على المدى المتوسط، إلى إرساء مؤسسات تعليم عالٍ ذات نوعية متقدمة.

دور المؤسسات المالية في التنمية المستدامة في الدول العربية

تتطلب التنمية الإقتصادية إستثمارات لرؤوس أموال ضخمة. ومن هنا يأتي الدور الكبير للمؤسسات المالية في التطوير التكنولوجي. وفيما يلي الخطوات الضرورية المؤدية إلى ذلك والهادفة إلى إدراج الإعتبارات البيئية ضمن نشاطات المؤسسات المالية:

- ينبغي على المؤسسات المالية رعاية مشاريع ذات أثر بيئي سليم؛
- ينبغي العمل على إدراج الإعتبارات البيئية ضمن النشاطات المالية، وذلك بإقامة إدارات خاصة بحماية البيئة تضم إختصاصيين في هذا الحقل؛
- ينبغي رفع مستوى وعي العاملين في المؤسسات المالية بقضايا البيئة والتنمية المستدامة وتثقيفهم بضرورة ربط هذه القضايا بأسس وتوجيهات عملية صنع القرار في المجال المالي؛
- ينبغي صوغ قوانين خاصة بحماية البيئة والأخذ بإجراءات عملية لضمان تنفيذ هذه القوانين.

توصيات واستراتيجيات للتطور العلمي والتكنولوجي

لقد فرضت العولمة على معظم دول العالم إجراء تغييرات جذرية في سياساتها الإقتصادية، وتمثلت في ظهور عصر المعرفة والمعلوماتية وتراجع عصر الصناعة والزراعة. وهذا لا يعني إهمال هذين القطاعين في خطط النمو والتنمية. وما على الدول العربية إلا أن تغير استراتيجياتها الإنمائية لتأخذ بعين الإعتبار هذه التطورات وخصوصاً على صعيد البنية التحتية للمعلوماتية ومؤسسات العلوم و التكنولوجيا، ومنها البحث والتطوير. وفيما يلي نعرض السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها أن تساعد الدول العربية على تقليص الفارق مع الدول المتقدمة النمو في مجالات المعرفة والمعلوماتية والعلوم و التكنولوجيا والزراعة والصناعة.

الزراعة والصناعة

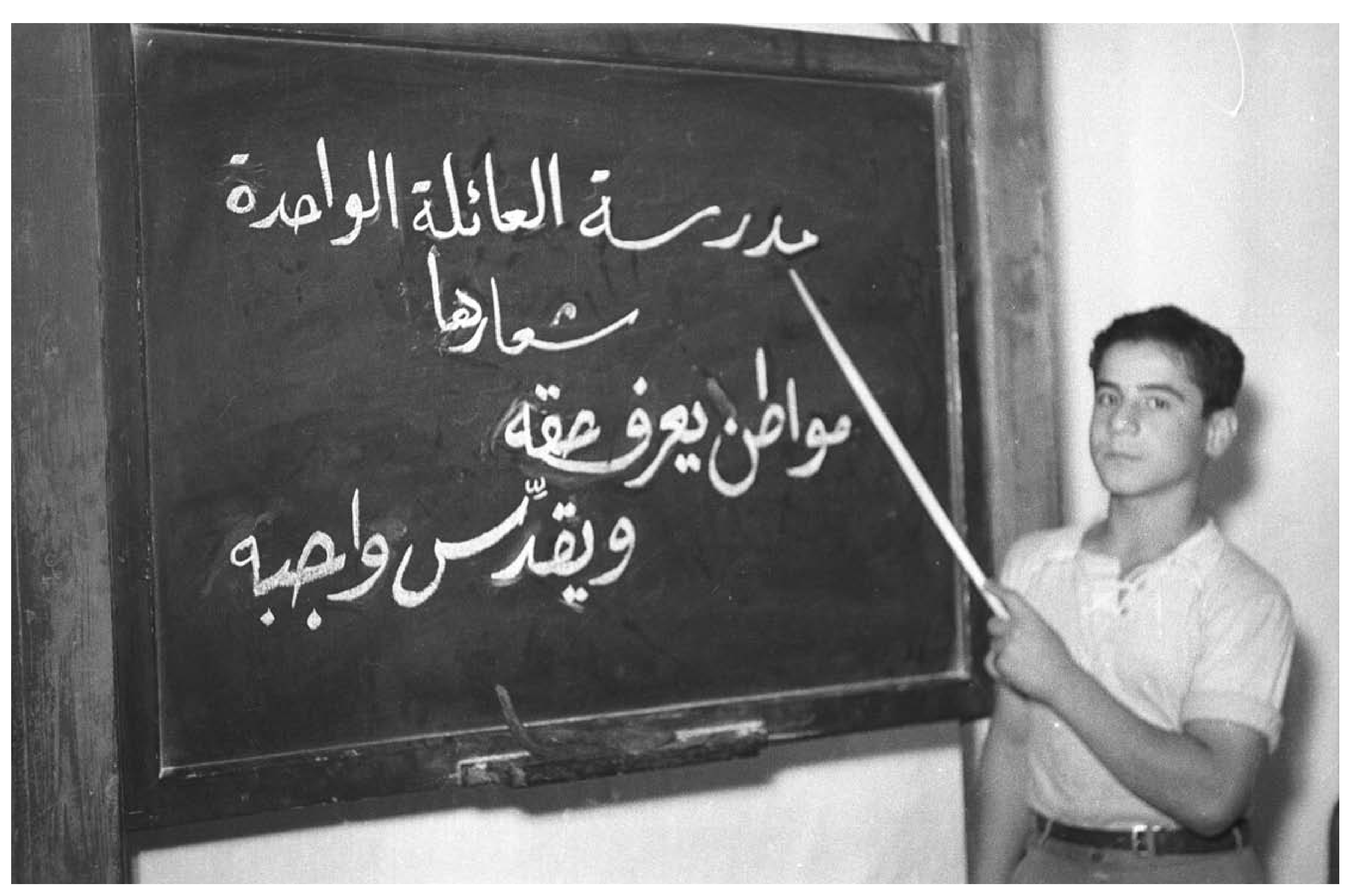
- لا ينبغي أن يكون هدف سياسات الدولة للتنمية الزراعية والصناعية إيجاد فرص عمل جديدة للحد من البطالة فحسب، بل كذلك لسدّ حاجات المجتمع الداخلية وإيجاد أسواق خارجية للمنتوجات والسلع الوطنية.
- إنشاء مؤسسات وطنية للجودة والمواصفات للإشراف وتدريب المزارعين والصناعيين، بهدف جعل المنتجات والسلع الوطنية متمتعة بمواصفات وجودة عالية؛ (IS09000-14000)
- تأمين قروض ميسرة وطويلة الأمد للمؤسسات الزراعية والصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- للدولة أن تكون وسيطاً وشريكاً في نقل التكنولوجيا الملائمة، أو الإبتكار التكنولوجي، من الدول المتقدمة النمو؛
- للدول العربية أن تتعاون فيما بينها لسدّ حاجات بعضها على أساس التكامل فيما بينها وليس على أساس المنافسة. ومما يسهل ذلك خلق سوق عربية مشتركة ومؤسسات عربية مشتركة؛
- الإرتكاز على أهداف ومنطلقات التنمية المستدامة (ولا سيما الإعتبارات البيئية) في صوغ السياسات والبرامج الرسمية.

البنية التحتية للمعلومات

- ينبغي لتقليص الفرق الرقمي أو الهوّة (Digital Divide) بين الدول العربية والبلدان المتقدمة النمو، زيادة الإستثمار في البنى التحتية المعلوماتية، التي تشمل الهاتف العادي والخليوي وشبكات الانترنت؛
- جعل تعرفة الإتصالات الداخلية والخارجية منافسة للدول المتقدمة النمو، توخياً لتشجيع كل القطاعات على استعمال تكنولوجيا المعلوماتية من أجل تحسين الأداء، بما في ذلك قطاع مُورِّدي الانترنت الذي هو أساس وصل القطاعات ببعضها داخلياً وخارجياً؛
- بناء شبكات المعرفة باللغة العربية لتسهيل نقل المعرفة بين الدول العربية ومع الدول المتقدمة النمو في كل المجالات، بما فيها الزراعة والصناعة والتجارة.. الخ؛
- تطوير وسائل ارتباط بالمراكز الدولية لقطاع الأعمال والتجارة، فضلاً عن إنشاء أنظمة إتصال داخل البلد لتساعد في عملية توزيع ودوران المعلومات الأساسية لخدمة حاجات الأسواق المحلية؛
- أما المسألة الأهم فتتمثل اليوم في بناء شبكة إقليمية تربط كل الدول العربية، بما في ذلك بناء محور معلومات محلي وإقليمي يخفّف من الإعتماد على محاور أخرى في أوربا والولايات

تمثال "نهضة مصر"، تصميم محمود مختار، القاهرة 1926، المصور: لينرت و لاندروك، المؤسسة العربية للصورة / عماد بدرالدين أبو غازي





مدرسة في جنوب لبنان،1952 المصور: هاشم المدني، المؤسسة العربية للصورة

المتحدة وغيرها. ويسهل نقل المعلومات والمعرفة فيما بين الدول العربية؛

- تطوير قطاع صناعة برامج الكومبيوتر كجزء أساسي في استراتيجية التنمية، وخصوصاً في الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية، كلبنان والأردن وسوريا وفلسطين. ولذلك يجب بناء مجمع تكنولوجي (Technology Park) في هذه الدول لجلب الشركات العالمية إليها عبر الحوافز والضوابط التي يجب أن توفرها، ومنها مثلاً، خفض الضرائب وتوفير الموارد البشرية، وتسهيل الإجراءات القانونية، وتحديث القوانين، بما فيها قوانين حقوق النشر والطبع. ولكي يستفاد من مجمعات التكنولوجيا هذه بشكل أفضل يجب ربطها ببعضها لتحويل المجتمع العربي إلى مجتمع معرفة حقيقية.

وبغية تطوير قطاع صناعة برامج الكومبيوتر يتعين توفير حاضنات معلوماتية ورؤوس أموال تنطوي على المخاطرة (Incubators and Venture Capital).

مؤسسات العلوم و التكنولوجيا

- ينبغي لكل الدول العربية بناء مؤسسات علوم وتكنولوجيا متطورة لتكون المصدر الرئيسي للابتكار والتغيير التكنولوجي وتزودها بالطاقات البشرية ذات الخبرة العالية وبأحدث المعدات؛
- إيلاء الإعتبار لتحديات العولمة ومؤثراتها وتداعياتها المختلفة، وذلك برسم سياسات ملائمة وفعالة؛
- الإستفادة من شبكات الانترنت لنقل المعرفة وأفضل الممارسات (best practices) من الدول المتطورة، واستعمال هذه الشبكات لوصلها ببعضها في القطاعين العام والخاص؛
- إستعمال الانترنت لربط مؤسسات العلوم والتكنولوجيا ببعضها في كل الدول العربية، بغية تجنب ازدواجية البحث والتطوير وللإستفادة الكاملة من الطاقات البشرية العلمية داخل الوطن العربي. وذلك عبر الأنظمة القائمة على المعرفة (Knowledge-base system)؛
- إعتماد مثلث التكنولوجيا، مع كل ما يتضمنه، كقاعدة اساسية لسياسات العلوم والتكنولوجيا، بما فيها البحث والتطوير في الدول العربية وتعزيز شراكات استراتيجية لمثلث التكنولوجيا بين مختلف البلدان. ويركز مثلث التكنولوجيا على تنمية الرأسمال البشري، وتطوير البنى التحتية، والقدرة على توليد الثروة، والمنافسة والتنمية المستدامة للبلدان العربية.

ويبرز هنا، بشكل خاص، الإهتمام بتطوير قطاعي الطاقة (النفط والغاز) والمياه، من خلال الإستخدام الأمثل للأنظمة والأساليب والمبتكرات التكنولوجية الحديثة والنظيفة (أي الكفيلة بحماية البيئة وتقليص حجم ودرجة التلوث إلى حدود دنيا، أو إعاقة تولدها بالكامل). وإن الجمع بين هذه العناصر الأربعة في توليفة متماسكة في نظام إنتاجي وإداري ومعلوماتي منسجم (الطاقة والمياه والتكنولوجيا وحماية البيئة)، من شأنه أن يفضي إلى نتائج طيبة ويضمن الإستثمار الناجح وذي الكفاءة الفضلى والكلفة الأقل. وهنا يتجلّى الدور البارز والمنشود للتكنولوجيا في تطوير النسق المادي الطبيعي (الموارد الطبيعية – النفط والمياه) الذي يمثّل ركناً أساسياً في النظرة الإنمائية المستقبلية.

الخلاصة

إن تحديد رؤية إنمائية متقدمة للعالم العربي هو تحدٍّ فكري كبير أمام جميع المعنيين ببناء مستقبل آمن ورغيد للشعوب العربية، سواء كانوا خبراء ومختصين وناشطين في القضايا العامة أو راسمي سياسة وصنّاع قرار. ولعل الأهم في صياغة هذه الرؤية هو اعتماد منهج موضوعي صحيح لبلورة معالم هذه الرؤية واقتراح البرامج والسياسات العملية المطلوبة لتجسيدها على أرض الواقع.

كما ذكرنا في تحليلاتنا السابقة، فإن الرؤية المنشودة هي تلك التي تدور في سياق واضح ومحدد، سياق السعي لتحقيق تنمية بشرية مستدامة. ويشكل بناء الإنسان عمادها ومبتغاها. أما أركانها وأسسها، فتقوم على إيلاء اهتمام كبير لتطوير أنساق التطور المادي بالإفادة التامة من الثروات الطبيعية في الأقطار العربية والهايدروكاربونات (النفط والغاز) بوجه خاص، فضلاً عن معالجة معضلة شحّ المياه، ووضع استراتيجية مدروسة لإدارة الموارد المائية وكيفية استثمارها. ويقترن تطوير الأنساق المادية، بتطوير النسق الثقافي – القيمي، بغية إحداث نهضة ثقافية شاملة تستهدف وعي الإنسان وتطوير نظام قيمه وأنماط سلوكه على نحو يكفل جعله مواكباً لروح العصر ومتطلباته وإنجازاته.

هذا هو الطريق المأمون لصنع نهضة تقدمية حقيقية. ولا يمكن تصوّرها من غير بناء دولة المؤسسات والحكم الصالح كشرط لا بد منه لنجاح أي مشروع تحديثي وطموح.